Distr.: LIMITED
E/ECA/ACSD/5/9
25 October 2007

ARABIC

Original: ENGLISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع الخامس للجنة الأفريقية
المعنية بالتنمية المستدامة (ACSD-5)/
اجتماع التنفيذ الإقليمي للجنة التنمية المستدامة – 16

أديس أبابا ، إثيوبيا
22 – 25 تشرين الأول / أكتوبر 2007

البيان الأفريقي الإقليمي المقدم إلى الدورة السادسة عشرة للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (CSD-16) المتعلق بالزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر و" أفريقيا " .
22 – 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2007

ديباجة

يوكل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 218/58 إلى لجان الأمم المتحدة الإقليمية توفير مدخلات إلى عمل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة من خلال تنظيم اجتماعات التنفيذ الإقليمي . وتنفيذا لهذه الولاية وإعداداً للدورة السادسة عشرة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة (CSD-16) عقدت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا اجتماعاً للتنفيذ الإقليمي في أديس أبابا بإثيوبيا في الفترة من 22 – 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2007 . استعرض الاجتماع التقدم المحرز في التنفيذ ودرس وحدد التحديات والمعوقات والفرص المتاحة الرئيسية فضلاً عن الدروس المستعادة والنهج ذات الأولوية التي ينبغي اتباعها لمواصلة تنفيذ أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة جدول أعمال القرن 21 وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ المعتمدة من مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة .

ركز الاستعراض الذي أجراه اجتماع التنفيذ الإقليمي على القضايا المواضيعية وهي الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر و"أفريقيا " . وفي إطار قسم " أفريقيا " وجه الاجتماع الاهتمام إلى إدارة التنمية المستدامة في أفريقيا وتخفيف حدة الفقر والتنمية المستدامة اجتماعياً والإنتاج والاستهلاك المستدام وقاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطرق التنفيذ وتسخير الروابط المشتركة . وكان معروضاً على الاجتماع عند إجراء الاستعراض كوثائق أساسية تقارير الاستعراضات التي تغطي جميع القضايا المواضيعية . وتوفر تقارير الاستعراض تفاصيل محددة بشأن القضايا التي يشملها هذا البيان .

أشار اجتماع التنفيذ الإقليمي إلى الالتزامات التي عقدتها البلدان الأفريقية بما فيها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ومؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة ولاسيما جدول أعمال القرن 21 وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة فضلاً عن الاتفاقات والبروتوكولات البيئية المتعددة الأطراف . وأشار الاجتماع أيضاً إلى مختلف المبادرات التي اتخذتها البلدان الأفريقية على الصعيد الوطني والإقليمي في إطار الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا التي تعتبرها خطة جوهانسبرغ للتنفيذ إطاراً لتحقيق التنمية المستدامة في القارة .

أكد اجتماع التنفيذ الإقليمي من جديد أن تحقيق السلم والأمن والإدارة الجيدة والحد من الفقر تعتبر شروطاً أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وكرر الدعوة لمعالجة العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة ولاسيما تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة ، ودعا الاجتماع إلى انفاذ السياسات ذات الصلة بالمنظور الجنساني فضلاً عن ضمان الشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية التي تشكل أيضاً عناصر أساسية في تحقيق التنمية المستدامة .

أعرب الاجتماع عن القلق إزاء انخفاض معدل النمو السنوي في إنتاج الغذاء في أفريقيا وتكرار حوادث المجاعات في المنطقة . ولذلك رحب الاجتماع ببروز الالتزام السياسي بشكل متزايد والأعمال المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية في المنطقة من خلال الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا / البرنامج الشامل للتنمية الزراعية الريفية في أفريقيا . وأشار اجتماع التنفيذ الإقليمي أيضاً إلى الفرص المتاحة لتعزيز التنمية المستدامة التي توفرها البرامج الأخرى للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا .

ركز الاجتماع على أن الأرض تمثل جوهر الحياة الإجتماعية والسياسية والاقتصادية في أفريقيا.

وشدد على العدالة في إمكانية الحصول على الأرض وضمان حيازتها ولاسيما لفقراء الريف وهي عناصر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة للأراضي والحد من الفقر في المنطقة .

وأعرب الاجتماع عن قلقه العميق إزاء الأثر الكبير والمتواصل المترتب من تدهور التربة والتصحر والجفاف على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المنطقة . وركز الاجتماع بصفة خاصة على حقيقة أن الجهود المبذولة للحد من الفقر وتحسين سبل الحصول على إمدادات المياه وتحقيق الأمن الغذائي قد تضررت كثيراً بسبب تدهور التربة والتصحر المستمرين بانتظام وكذلك بسبب الجفاف الذي أصبح أكثر تكراراً وقسوة وأكثر حدوثاً في المنطقة .

أكد اجتماع التنفيذ الإقليمي عدم قدرة المنطقة بشكل عام على التكيف مع آثار تقلبات المناخ وتغيره. ولذلك أعرب الاجتماع عن قلقه العميق إزاء الأدلة الأخذة في الظهور التي تشير إلى أن المنطقة سوف تشهد آثار مبكرة ومدمرة لتغير المناخ ولاسيما حقيقة أن تغير المناخ سوف يزيد من وقوع الجفاف والتصحر والفيضانات ويضر بأنشطة الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي وسوف يزيد من حدوث الصراعات وإنعدام الأمن .

أكد اجتماع التنفيذ الإقليمي أن التصدي للتحديات المتمثلة بتغير المناخ والجفاف وتدهور التربة والتصحر وتحقيق التنمية الزراعية والريفية يعتبر عنصراً أساسياً لا ينفصل عن المعالجة الفعالة لحالة الفقر ونشر السلام وتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة .

لاحظ الاستعراض أنه في الوقت الذي اتخذ فيه عدد من البلدان إجراءات عملية وملموسة وأحرز بعض التقدم في مختلف المجالات فلايزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتوسيع وتعميق الانجازات في مجال الحد من الفقر وتحسين سبل كسب العيش والنمو الاقتصادي .

أعرب اجتماع التنفيذ الإقليمي عن التقدير للشركاء الإنمائيين الثنائيين ومتعددي الأطراف من أجل الدعم الذي يقدمونه مما أتاح للمنطقة وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج لتحقيق الأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني .

سلم الاجتماع مع التقدير بالدور الحيوي الذي يقوم به قطاع الأعمال التجارية والمجتمع المدني بما فيه المرأة والشعوب الإصلين والشباب وبالحاجة إلى كفالة مشاركتهم الكاملة في تحقيق التنمية المستدامة.

حدد اجتماع التنفيذ الإقليمي الإجراءات الملموسة المتخذة والتقدم المحرز فضلاً عن التحديات والمعوقات وأوصى باتباع نهج ذات أولوية واتخاذ إجراءات في إطار كل قضية مواضيعية على النحو المبين أدناه .

أولاً – التنمية الزراعية والريفية

الإجراءات الملموسة المتخذة والتقدم المحرز

حدد اجتماع التنفيذ الإقليمي الإجراءات الملموسة الرئيسية المتخذة التالية والتقدم المحرز :

(أ) تعزيز الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي والحد من الفقر

'1' يتعاون منتدى المانحين العالمي لأغراض التنمية الريفية مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لدعم برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا ويقدمان دعماً مشتركاً لتوحيد الإجراءات والممارسات في مجال التنمية الريفية .

'2' استفادت الجماعات الاقتصادية الإقليمية من البرامج الإقليمية للأمن الغذائي الرامية إلى تشجيع العمل الجماعي وتعزيز برامج الأمن الغذائي الوطنية .

'3' تم وضع استراتيجية تغذوية إقليمية أفريقية (2005 – 2015) من جملة أمور لزيادة الوعي لدى راسمي السياسات بمشاكل التغذية والدعوة لاتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي وحفزها من أجل تحسين نواتج التغذية .

'4' تم تعزيز إنتاجية المواشي وبعض المحاصيل مثل المنيهوت والأرز واللوبيا من خلال تشجيع الأنواع والأصناف عالية الغلة والمقاومة للأمراض والآفات .

'5' بدأ تنفيذ برنامج " للثورة الخضراء " في أفريقيا ويقوم التحالف من أجل الثورة الخضراء في أفريقيا بتقديم الدعم للمساعدة في استحداث نوعيات محسنة من المحاصيل وتدريب العلماء وكفالة حصول المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة على البذور المحسنة وإنشاء شبكة من الموردين لتسهيل حصول صغار المزارعين على المدخلات الزراعية .

'6' وبفضل الدعم المقدم للمشاريع القطرية لنقل التكنولوجيا في أكثر من 15 بلداً في المنطقة تم تعزيز غلال الذرة الشامي والقمح في بعض البلدان .

(ب) الاستثمارات الزراعية بما في ذلك في مجال البحوث الزراعية

'1' يوجد اعتراف متزايد من جانب القادة الأفريقيين بأهمية زيادة الاستثمار العام في الزراعة على النمو الذي يعكسه من جملة أمور ، اعتماد إعلان مابوتو (2003) والهدف المتمثل بتخصيص 10 في المائة بحلول 2008 أو أكثر من الميزانيات الوطنية للتنمية الزراعية .

'2' تستفيد البلدان من البرامج الهادفة إلى تحقيق نمو زراعي مستدام عن طريق تعزيز نظم المعارف الزراعية وتوفير التكنولوجيا المربحة والمستدامة .

'3' بدأ إنشاء آليات ابتكارية لتمويل البحث والتطوير في أفريقيا مثل الأموال التنافسية في عدد من البلدان .

(ج) إدارة الأراضي المستدامة

'1' نُفِّذت إصلاحات للأراضي أو هي بسبيل التنفيذ في كثير من البلدان الأفريقية لزيادة ضمان حيازة الأراضي والاستقرار بغية تشجيع الاستثمار في إدارة الأراضي المستدامة وتحديث الزراعة . وفضلاً عن ذلك يجري تنفيذ مبادرة تتعلق بسياسات الأراضي لوضع إطار للسياسة ومبادئ توجيهية على نطاق القارة الأفريقية لتسهيل وتقديم المزيد من الدعم للتعجيل بإصلاح السياسات المتعلقة بالأراضي .

'2' تم حفز التعاون والبرامج الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بإدارة الأراضي المستدامة من خلال وضع خطة عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة العمل البيئية والشراكة الجديدة وبرنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا .

'3' تم وضع مبادرة " أرض أفريقيا " كآلية للشراكة لدعم البلدان في تعبئة الموارد وزيادة الاستثمارات المنسقة في مجال إدارة الأراضي المستدامة لتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة والحد من الفقر.

'4' يقوم العديد من البلدان بتنفيذ أنشطة ذات صلة بإدارة الأراضي المستدامة كجزء من الجهود المبذولة والإجراءات المتخذة لتنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبرنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر .

'5' تحقق الإلتزام والدعم السياسي لزيادة استخدام الأسمدة في المنطقة . وتوصل مؤتمر قمة أبوجا المعني بالأسمدة إلى اتفاق في 2006 لزيادة استخدام الأسمدة بمعدل 50 كجم للهكتار الواحد على الأقل بحلول عام 2015 وإنشاء "الآلية الأفريقية لتمويل الأسمدة " لتمويل الاستثمار .

(د) الإدارة المتكاملة للموارد المائية

'1' برز التزام سياسي قوي لدى القادة الأفريقيين للتصدي للتحديات المتعلقة بالمياه في المنطقة على النحو الذي يؤكده إنشاء مجلس الوزراء الأفريقيين المعني بالمياه وفرق العمل الأفريقية المعنية بالمياه ومرفق المياه الأفريقية . وبدأ تنفيذ مبادرات تشمل إطار العمل الاستراتيجي المتوسط وطويل الأجل وخطة عمل قصيرة الأجل لمعالجة مسائل إمدادات المياه والمرافق الصحية والإدارة المتكاملة للموارد المائية .

'2' تبذل مجهودات كبيرة حالياً لإنشاء منظمات لأحواض المياه في أفريقيا أو تعزيز القائم منها . وتم في هذا الصدد إنشاء الشبكة الأفريقية لمنظمات الأحواض .

'3' يستفيد 13 بلداً حالياً من مبادرة مجلس الوزراء الأفريقيين المعني بالمياه وصندوق التنمية الأفريقي المتعلقة بإمدادات المياه الريفية والمرافق الصحية بتمويل من الصندوق الاستئماني لمبادرة صندوق التنمية الأفريقي المتعلقة بامدادات المياه والمرافق الصحية .

(هـ) وضع سياسات شاملة للتنمية الزراعية والريفية المستدامة في أفريقيا

'1' تم وضع واعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا / برنامج التنمية الزراعية الريفية الشاملة في أفريقيا كإطار لمعالجة القضايا والأولويات الأفريقية في مجال التنمية والزراعية والريفية بطريقة منسقة متكاملة .

'2' وتم الاتفاق على كثير من الالتزامات والأهداف التي توفر الدعم السياسي القوي لبرنامج التنمية الزراعية والريفية الشاملة ويشمل ذلك إعلان مابوتو في عام 2003 الذي يدعو إلى إنفاق 10 في المائة من إجمالي الانفاق العام على الزراعة والتنمية الريفية . وإعلان أبوجا الخاص بالأسمدة الذي يدعو إلى زيادة استخدام الأسمدة من 8 كيلو جرام إلى 50 كجم للهكتار بحلول عام 2015 فضلاً عن إعلان سرت لعام 2004 المتعلق بالتحديات التي تواجه تحقيق التنمية المتكاملة والمستدامة في مجال الزراعة والمياه في أفريقيا.

'3' شرع العديد من البلدان والمنظمات دون الإقليمية في تنفيذ سياسات وخطط شاملة وواقعية للتنمية الريفية وتحديث الزراعة بما يتفق مع مبادئ برنامج التنمية الزراعية والريفية الشاملة في أفريقيا وترتبط مباشرة بالاستراتيجيات الوطنية لتحقيق النمو والحد من الفقر

'4' بدأت بعض المناطق الإقليمية بالفعل مثل الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي في تنفيذ بعض الأنشطة ذات الأولوية لبرنامج التنمية الزراعية والريفية الشاملة في أفريقيا .

(و) تعزيز اللامركزية وبناء القدرات لدعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة

'1' قام العديد من البلدان الأفريقية باعتماد وتنفيذ سياسات لتطبيق اللامركزية أمكن بفضلها إدماج الحكومات المحلية على نحو متزايد في نظم الإنفاق العامة وإزداد مستوى التخطيط بالمشاركة وتخطيط ونقل الموارد الإنمائية إلى الحكومات والمجتمعات المحلية .

'2' تم تعزيز قدرة المزارعين الريفين ومنظماتهم للتعبير عن احتياجاتهم والمشاركة في الحوار الخاص بالسياسة الزراعية .

'3' تقوم الدول الأفريقية حالياً ومن خلال استعراض سياساتها التعاونية بإدخال إصلاحات تشريعية ومؤسسية تتيح المزيد ن الاستقلال للتعاونيات وتحد من دور الحكومة المركزية في تنميتها .

(ز) إدارة الآفات المتكاملة

'1' استفادت بعض بلدان غرب أفريقيا من مشاريع البحوث المتعلقة بإدارة الافات المتكاملة وقامت بوضع وتنفيذ نظام إقليمي لإدارة الأفات لمكافحة الذباب الأبيض وأمراض الطماطم الفيروسية وتوفير المعلومات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والنظام الاقتصادي على الفيروسات النباتية فضلاً عن تنفيذ برنامج إقليمي لتأكيد الجودة يتناول مجال التثقيف بشأن سلامة المبيدات والتدريب على كيمياء بقايا المبيدات .

'2' قُدِّمت المساعدة لبعض البلدان في المنطقة لوضع استراتيجيات وطنية للإدارة المتكاملة للآفات ولتدريب المزارعين .

'3' يجري تعزيز توفير المعلومات المتعلقة بالإدارة المتكاملة للآفات والحصول عليها .

'4' تم تقديم الدعم لبلدان المنطقة لتنظيف مخزونات المبيدات القائمة والتخلص منها من خلال برنامج المخزونات الأفريقية .

(ح) الطاقة الريفية

برزت مبادرات تدعم بلدان المنطقة لزيادة انتاج الطاقة وتوسيع فرص الحصول على الطاقة النظيفة والمنتجة في المناطق الريفية .

المعوقات والتحديات الرئيسية التي تواجه التنمية الزراعية والريفية المستدامة .

حدد الاجتماع التحديات والمعوقات الرئيسية التالية :

'1' يمثل الفقر العامل الوحيد الأكثر تأثيراً وإعاقة لتحقيق الأمن الغذائي والأمن في مجال الطاقة والتوفير المستدام لخدمات المياه والمرافق الصحية الأساسية .

'2' يشكل تقلب المناخ والآثار المتوقعة من تغير المناخ في المنطقة معوقات وتحديات كبيرة للتنمية الزراعية والريفية المستدامة مع الوضع في الاعتبار لحجم الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات والبراكين الأرضية وتواتر حدوثها .

'3' لا تزال عناصر تدهور التربة والتصحر والممارسات الزراعية غير المستدامة تشكل تحديات رئيسية لتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة .

'4' يمثل الدعم الكبير للمنتجات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو معوقا كبيراً لنمو الصادرات الزراعية الأفريقية وقدرتها على المنافسة .

'5' عدم كفاية الاستثمار والتمويل بما في ذلك الهبوط المستمر في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للتنمية الزراعية والريفية المستدامة وعدم منح الأولوية للبحوث والإرشاد الزراعي لتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة في الخطط الإنمائية الوطنية بما في ذلك أوراق استراتيجيات الحد من الفقر .

'6' عدم كفاية الاستثمار في الهياكل الأساسية

'7' محدودية فرص الوصول إلى الأسواق من جانب صغار المزارعين .

'8' عدم كفاية الميزانية والقدرات المؤسسية فيما بين النظم اللامركزية لتخطيط وتقديم الخدمات المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة . فعلى سبيل المثال أدت إصلاحات خدمات الإرشاد إلى وجود "فراغ مؤسسي" قد يعوق الحصول على الابتكارات الزراعية . ولا تتوفر لمنظمات المنتجين والقطاع الخاص بعد القدرات البشرية والمالية الكافية للإضطلاع بذلك .

'9' انعدام البيانات وقلة فرص الحصول على المعلومات ذات الصلة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة مما يعوق التتبع الفعال للتقدم المحرز ووضع السياسات والتخطيط في مجال التنمية الزراعية والريفية المستدامة . وشمل ذلك ندرة البيانات المتعلقة بالموارد المائية وهي عنصر أساسي يواجه التنمية الفعالة للموارد المائية .

'10' انعدام البيئة اللازمة المواتية لمشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة.

'11' قصور السياسات والأطر التنظيمية عن المستوى الأمثل وانعدام الاستراتيجيات المتعلقة بالحصول على الطاقة في الخطط الإنمائية الوطنية بما فيها ورقات استراتيجيات الحد من الفقر ومحدودية التمويل الحكومي المركزي للقطاع مما يعوق تنمية موارد الطاقة ولا سيما للأنشطة الزراعية والإنتاجية الأخرى في المناطق الريفية وشبه الطرفية .

'12' تدني مستوى تنمية الموارد المائية وهو ما يقل بدرجة كبيرة عن تلبية الاحتياجات المتزايدة للمياه استجابة لنمو السكان والتنمية الزراعية والأنشطة الاقتصادية الأخرى .

'13' بطء الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف في اعتماد المبادئ والأطر التي وضعتها الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وبرنامج التنمية الزراعية والريفية المستدامة في مساعدتها الإنمائية .

'14' لا تساهم احتياجات المزارعين واحتياجات أصحاب الأعمال الزراعية في توجيه البحوث الزراعية خدمات الإرشاد الزراعي مما تسبب في انعدام الصلة وعدم فعالية نقل التكنولوجيا وضعف الأثر المترتب من البحوث على التنمية الزراعية .

'15' ارتفاع نسبة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز في بعض البلدان مما يشكل عبئاً كبيراً على التنمية الزراعية والريفية المستدامة .

'16' يشكل عدم الاستقرار السياسي ووقوع الكوارث من صنع الإنسان بما في ذلك الصراعات القائمة في كثير من البلدان وفيما بين البلدان خطراً كبيراً على مجهودات الحد من الفقر في الريف على الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة .

'17' ارتفاع معدلات التشويه في توزيع الدخل التي تعوق النمو الاقتصادي .

'18' ارتفاع معدلات نمو السكان ومستوى التحضر وإدارة الموارد الطبيعية الفقيرة مما تسبب في حدوث ضغط كبير على الأرض والمياه العذبة والموارد الطبيعية الأخرى التي تتعرض للتدهور والنفاذ باستمرار .

الدورس المستفادة والنهج والإجراءات ذات الأولوية الموصى بها

يرد فيما يلي الدروس الرئيسية المستفادة والإجراءات ذات الأولوية الموصى بها والتي حددها الاجتماع:

'1' هناك حاجة لتوظيف المساعدة الإنمائية لأهداف ومبادئ برنامج التنمية الزراعية والريفية المستدامة لضمان التزام الشركاء بالعمل مع الحكومات الوطنية والقطاع الخاص لتحقيق مستويات الاستثمار المطلوبة في مجالي الزراعة والتنمية الريفية . وتبرز الحاجة في هذا الصدد لتفادي إنشاء عمليات جديدة وللبناء على الجهود المتواصلة على الصعيد الوطني وتوحيد الجهود الوطنية مع أهداف برنامج التنمية الزراعية والريفية المستدامة في مجالات النمو والميزانية والغذاء والأمن الغذائي وإضافة القيمة للجهود الوطنية إذا دعت الضرورة.

'2' هناك حاجة لتحديد المجالات الرئيسية التي تتلقى نسبة العشرة في المائة من الميزانية المخصصة بشأنها في إعلان مابوتو وإنشاء آلية شاملة لرصد التقدم المحرز لتحقيق ذلك الهدف . وينبغي في هذا الصدد بناء القدرات الوطنية والإقليمية لمتابعة الانفاق على الزراعة .

'3' يحتاج المانحون والحكومات المركزية للعمل معاً . ولذلك يحتاج الشركاء الإنمائيون إلى اتباع نهج موحدة وممارسة المرونة في تقديم التمويل والمشروطية وتقديم المساعدة للتنمية الزراعية والريفية المستدامة ضمن الأطر الاستراتيجية للبلدان بدلاً من اتباع نهج مجزأ على أساس كل مشروع على حده . وفي الوقت ذاته ينبغي توسيع قاعدة الموارد المحلية للاستثمار في مجال التنمية الزراعية والريفية المستدامة من خلال تحسين أوجه الاتساق في السياسة المتعلقة بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة والالتزام بها وتحديد أولوياتها على الصعيد الوطني في البرامج الإنمائية الوطنية بما فيها أوراق استراتيجيات الحد من الفقر .

'4' يتعين استكشاف وتوسيع فرص التمويل مثل مرافق الائتمان الصغير والتعاونيات وتمويل الكربون على سبيل المثال عن طريق فرص آلية التنمية التطبيقية .

'5' تعزيز فرص الوصول إلى الأسواق من جانب صغار المزارعين كعنصر مهم لتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة في أفريقيا .

'6' ينبغي تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية ولا سيما فيما بين النظم اللامركزية والمجتمع المدني ومنظمات المزارعين والقطاع الخاص كعنصر حيوي لتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة في أفريقيا.

'7' تبرز الحاجة لوضع وتعزيز سبل الوصول إلى الهياكل الأساسية والحصول على المدخلات الزراعية بطريقة ملائمة لتعزيز النمو في مجال الزراعة ونمو الاقتصاد غير الزراعي والمدن الريفية .

'8' ينبغي أن يمثل الحصول على الطاقة لأغراض التنمية الزراعية والريفية أولوية صريحة في سياسات البلدان العامة والسياسات القطاعية . كما ينبغي تعزيز القدرات لتخطيط وتنفيذ مشاريع الطاقة . ويتعين تضامن البلدان أيضاً على الصعيد الإقليمي لتحديد الأولويات لاستخدام موارد الطاقة وزيادة الاستثمار في قطاع الطاقة .

'9' ينبغي إدماج العملية المتعلقة بتطبيق اللامركزية لتحقيق التنمية المستدامة في هياكل مؤسسية دائمة ولتمكين القوى الأكثر شمولاً للمجتمع المدني والمجتمع المحلي والنقل المباشر للموارد ووجود حكومات محلية أكثر قوة وقابلية للمساءلة .

'10' يتعين تهيئة وتعزيز بيئة مواتية لمشاركة القطاع الخاص وزيادة الاستثمار في مجال التنمية الزراعية والريفية المستدامة .

'11' ينبغي إزالة التشوهات في أسعار المنتجات الزراعية لمنح حوافز للمزارعين من أجل الاستثمار والإنتاج.

'12' يتعين توسيع وتعزيز خدمات البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي وسبل الحصول على التكنولوجيات الملائمة والميسورة بما في ذلك المدخلات والتكنولوجيات الزراعية ، لتسخير المياه لإدارة الأراضي المستدامة وزيادة الإنتاجية الزراعية .

'13' يعتبر الاستثمار الكبير في القطاعين العام والخاص في مجال الهياكل الأساسية الريفية والاتصالات والتسويق وتحسين خدمات الصحة والتثقيف الصحي عناصر أساسية لزيادة إنتاجية المزارعين .

'14' تحسين / أو تعزيز الفرص التجارية من خلال التجارة العالمية والمنصفة والتكامل التجاري الإقليمي كعناصر رئيسية لتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة في أفريقيا .

'15' التعجيل بالإصلاحات المتعلقة بالسياسة في مجال الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى لضمان الحيازة والحصول العادل والاستخدام المستدام للأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى . ومن شأن إدماج السياسات المتعلقة بالأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وأداء المؤسسات ذات الصلة ضمن إطار الآلية الأفريقية لاستعراض القرناء أن يمثل أداة مفيدة لتعزيز حركة الإصلاحات .

ثانياً – الأرض

الإجراءات الملموسة المتخذة والتقدم المحرز في معالجة قضايا الأراضي في أفريقيا .

حدد الاجتماع في ما يلي الإجراءات الملموسة الرئيسية المتخذة والتقدم المحرز :

'1' شرع العديد من البلدان الأفريقية في إجراء إصلاحات تتعلق بالأراضي وحيازتها . وبالتالي قامت بعض البلدان بسن تشريعات تتعلق بالأراضي ووضع واعتماد سياسات للأراضي أو أطر للسياسة المتعلقة بالأراضي .

'2' أدخلت معظم بلدان الجنوب الأفريقي إصلاحات زراعية لمعالجة المشاكل المتعلقة بالتمييز العنصري المستمر في حيازة الأراضي الذي يشكل مصدراً محتملاً لنشوب الصراعات وعدم الاستقرار وتدهور التربة الذي يؤثر في المناطق المجتمعية حيث تتركز جماعات السكان الأفريقية ووضعت نظم جيدة لإدارة الأراضي بالنسبة لأراضي المجتمعات المحلية.

'3' أنشأت الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي مرفقاً لتقديم الدعم التقني لإصلاح الأراضي القصد منه تقديم المشورة والخبرة الفنية وتوفير التدريب والدعم التقني لمختلف الجوانب المتعلقة بإصلاح الأراضي للدول الأعضاء داخل المنطقة والاستفادة من الخبرة الفنية الدولية حسب الأقتضاء . وبالاضافة الى ذلك يوجد عدد من منظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية التي تقوم بمعالجة المسائل المتعلقة بالحقوق والسياسات ذات الصلة بالأراضي والموارد الطبيعية الأخرى في المنطقة.

'4' تم إنشاء تحالفات للأراضي في المجتمع المدني أو فصول لشبكات الأراضي فضلاً عن منظمات المجتمع المدني المعنية بالشؤون الجنسانية والأراضي في بعض البلدان والمناطق الإقليمية من أجل الدعوة والحوار والشراكة مع الحكومة والاجتماع من حين لآخر لتبادل الدروس ومعالجة القضايا المشتركة .

'5' أدخل كثير من البلدان الناطقة باللغة الفرنسية برامج لإدارة الأراضي لتحسين إدارة الأراضي القروية والموارد الطبيعية .

'6' أبرمت في بعض البلدان في غرب أفريقيا اتفاقيات محلية بمقاييس أرضية مختلفة شملت الجماعات الاجتماعية والمجتمعات القروية فضلاً عن الحكومات المحلية والوكالات الإنمائية لتنظيم استخدام الموارد الأرضية فيما بين المجموعات وقامت بعض البلدان في المنطقة الإقليمية أيضاً بوضع قوانين للرعي وقوانين إطارية لتمكين المجتمعات الرعوية من إقامة

'7' تشارك منظمات المزارعين في بلدان الساحل أيضاً بنشاط في المناقشات المتعلقة بالأراضي وجرى تعزيز للسياسات الحكومية الدولية والسياسات المتقاربة .

'8' قامت بعض دول شمال أفريقيا بإدخال أصلاحات كبيرة للأراضي مما حقق فوائد كبيرة للمزارعين والعمال غير الحائزين للأراضي والبدو الرعاة وأدت إلي تحسن كبير في فرص الوصول إلى أسواق الصادرات الأوروبية والحد من المعدلات المرتفعة لسوء التغذية والأمية وعديمي الأراضي وهي ظاهرة متفشية في القطاع الزراعي التقليدي منخفض الدخل الذي يقوم على الري بالأمطار .

'9' شملت النهج المتعبة لتدخل الدولة (التي ساهم فيها ارتفاع مستويات رأس المال المستثمر) في مجال إصلاح الأراضي : استرداد الأراضي المملوكة للأجانب ووضع حد أقصى لملكية الأراضي في الجزائر ومصر وتوفير مدخلات زراعية حديثة مدعومة والري وخدمات الإرشاد الزراعي المجانية والتعليم الابتدائي .

'10' يتم تقديم المساعدة الإنمائية لبناء القدرات التقنية والقدرات في مجال الموارد البشرية في قطاع الأراضي بأفريقيا .

'11' بدأ تنفيذ مبادرة تتعلق بالأراضي في أفريقيا وذلك لوضع إطار عملي شامل لأفريقيا بالنسبة للسياسة المتعلقة بالأراضي وإصلاح الأراضي في المنطقة . وسوف يوفر إطار العمل من جملة أمور الأساس لإبرام اتفاق سياسي بواسطة الدول الأفريقية ووضع مبادئ توجيهية واضحة وتحديد أسس مرجعية للممارسات الجيدة للإصلاحات في مجال سياسات الأراضي وأداء المؤسسات المتعلق بالأراضي والمساهمة في تعزيز السياسة المتعلقة بالأراضي لتحقيق التحول الزراعي وتشجيع البرامج من أجل تحديث الحيازات وتأمين الحقوق الحضرية المتعلقة بالأراضي .

'12' يجري تنفيذ أنشطة لبناء القدرات البشرية ذات الصلة بالأراضي تركز على المنطقة المعنية . كما يجري تنفيذ أو وضع العديد من برامج التدريب في مجال الشفافية في إدارة الأراضي والأدوات الجنسانية ذات الصلة بالأراضي واليات المشاركة الشعبية والإدارة الجيدة للأراضي .

التحديات والمعوقات

تم تحديد التحديات والمعوقات الرئيسية التالية في معالجة القضايا المتعلقة بالأراضي :

'1' تتميز قدرات مؤسسات الدول ذات الصلة بالأراضي بالضعف عموماً وتقتصر على إدارة حقوق الملكية الرسمية التي تمثل جزءاً صغيراً عادة من المجموعة الواسعة للمصالح المرتبطة بالأراضي.

'2' نقص التمويل لبرامج إصلاح الأراضي

'3' التخطيط غير المناسب لاستخدام الأراضي مما يؤدي إلى اعتماد وتنمية الاستثمارات العقارية الفعلية في الأراضي الخصبة والتغول عليها ويعوق تنمية الزراعة المستدامة .

'4' يعوق نقص القدرات الملائمة لتنسيق هذه العمليات التي تشمل على قضايا معقدة وشاملة للقطاعات ومثيرة للجدل قدرة الحكومات الأفريقية على تنفيذ العمليات ذات الصلة بسياسات الأراضي.

'5' تخضع المساعدة التقنية الخارجية المقترحة أحياناً إلى سوء الإدماج في السياق الوطني وربما تشمل محاولات لإدخال نظم وإجراءات غير مناسبة وغير مستدامة .

'6' تتفاوت قدرات المجمعات المدنية بدرجة كبيرة في البلدان الأفريقية وغالباً ما تتميز بالضعف . وحتى عندما يكون المجتمع المدني قد تطور بشكل جيد ويشارك في مسائل الإدارة والوصول إلى العدالة فإن ذلك لا يمتد بالضرورة لشمل القضايا ذات الصلة بالأراضي . والقدرات المتوفرة لدى المنظمات غير الحكومية على الصعيد الوطني لا تشمل بالضرورة التعبير عن الاهتمامات على مستوى المجتمع المحلي.

'7' لا توجد إدارة للمعارف الملائمة وتبادل المعلومات بشأن قضايا الأراضي وبالتالي لا يتوفر التوثيق الكافي أو النشر الملائم للمعلومات بشأن التجارب الناجحة في مجالات أخرى كما لا

الدروس المستفادة والنهج والإجراءات ذات الأولوية الموصى بها

يرد فيما يلي الدروس الرئيسية والإجراءات ذات الأولوية الموصى بها لمعالجة القضايا ذات الصلة بالأراضي في المنطقة :

'1' للدولة وجود طاغي في المسائل المتعلقة بالأراضي مما يشكل أحد معوقات الاستخدام الفعال والمستدام للأراضي . لذلك تبرز الحاجة لاستكشاف ووضع نظم للتخلص من الإستثمار وخصخصته وتقديم الخدمات المتعلقة بالأراضي وتعزيز النظم المجتمعية لإدارة الأراضي وإعادة تمليك الحقوق المتعلقة بالأراضي للمواطنين أو أجهزة المجتمع المحلي بشكل عام .

'2' أتضح أن برامج منح الصكوك الرسمية ملكية الأراضي تتسم بالبطء والتلكفة والصعوبة في الاحتفاظ بها وأنه يصعب على المزارعين الفقراء الحصول عليها . ولذلك تبرز الحاجة لإستكشاف المزيد من النظم البديلة لتوثيق الحقوق ذات الصلة بالأراضي .

'3' بالرغم من اختلاف الحقوق العرفية المتعلقة بالأراضي عن الحقوق القانونية من حيث أصلها وشكل توثيقها فيمكنهما أن يتساويا في الضمان وينبغي الاعتراف بهما في القانون . وينبغي أن يخطط المجهود المبذول للاعتراف بالحيازة العرفية أو تدوينها إلى أبعد من ذلك كي يعالج آثارها السلبية بما في ذلك حالات الإستثناء القائمة على نوع الجنس أو فيما بين الأجيال .

'4' يعتبر من الضروري تجاوز الإرث الثنائي للحكم الإستعماري بوضع سياسات عادلة ومعقولة وأطر قانونية متسقة جديدة تضم عدداً من أشكال الحيازة تكفل حق الملكية للأغنياء والفقراء على السواء، وتعترف بالحقوق الثانوية والحقوق الجماعية وتتجنب آثار الإندفاع لمنح سندات ملكية فردية شاملة .

'5' ينبغي إدماج التغيير المؤسسي التدريجي وإجراؤه في وكالات قطاع الأراضي ضمن العملية الأوسع لإصلاح القطاع العام . ويتعين في هذا الصدد تحقيق الطابع المهني للمؤسسات الإدارية حتى تستطيع من جملة أمور تقديم خدمات تليق بالأعمال التجارية موجهة لخدمة العملاء مع توخي المرونة في استرداد تكاليفها التقنية والإدارية من المستخدمين الذين يكون في مقدورهم الدفع وتحديد برامج الحوافز الملائمة للمواطنين .

'6' ينبغي تطبيق اللامركزية على إدارة الأراضي وتوفير خدمات بناء القدرات والمساعدة التقنية للبلدان والسلطات المحلية في المنطقة . كما ينبغي أن يكون هناك تعريف واضح للأدوار والمسؤوليات فيما بين العناصر المعنية بالأراضي.

'7' يتعين حماية الموارد المشتركة بما فيها الغابات والمناطق الرطبة والموارد المائية في البحيرات وأحواض الأنهار بإدخال إصلاحات وبرامج للسياسة المتعلقة بالأراضي تتضمن استراتيجيات عملية لضمان الوصول المأمون إلى هذه الموارد واستخدامها بطريقة مستدامة .

'8' ينبغي وضع استراتيجيات وسياسات فعالة لإدارة الأراضي الرعوية لضمان الاتساق مع الزراعة المستديمة وتحقيق الاستدامة

'9' تشكل حالات التقاضي الكثيرة بشأن الأراضي والتأخير الكبير في الفصل في قضايا الأراضي أمام المحاكم معوقات كبيرة للاستثمار في الأراضي وتنميتها . لذلك تبرز الحاجة لاستكشاف وإنشاء آليات بديلة ملائمة لفض النزاعات تستطيع تحقيق تسويات سريعة .

'10' ينبغي تعزيز النظم الملائمة والمأمونة لحيازة الأراضي لتسهيل الحصول على السكن والمأوى والمرافق الترفيهية الملائمة من أجل مكافحة الفقر الريفي وتحسين الأوضاع المعيشية للفقراء .

'11' لا يزال إصلاح الأراضي بمساعدة السوق مصدراً للمشاكل .

'12' ينبغي اختبار نهج جديدة لحل المشاكل المتصلة بالأراضي في الحالات اللاحقة للصراعات وتطبيقها والمساعدة في إعادة بناء النسيج الاجتماعي في البلدان التي لا تزال تتعافى من الصراعات وتخشى رجوعه .

'13' ينبغي أن تقوم الحكومات الأفريقية والمانحون معاً بوضع آليات لتدعيم إصلاح وتطبيق السياسة المتعلقة بالأراضي انسجاماً مع أهمية القضايا المتعلقة بالأراضي في استراتيجيات النمو الاقتصادي المستدام .

'14' يجب اشراك أصحاب المصلحة بطريقة فعالة في جميع مراحل وضع وتنفيذ السياسة المتعلقة بالأراضي .

'15' يعتبر بناء القدرات من أجل إصلاح الأراضي عاملاً حاسماً ينبغي الاضطلاع به . وهناك حاجة لبناء القدرات والخبرة الفنية وإعادة توجيهها حتى يمكن وضع نظم إدارية ملائمة للاراضي لتلبية احتياجات مستخدمي الأراضي ككل والمساعدة في تحقيق التنمية الوطنية وأهم من ذلك بناء القدرات على الصعيد المحلي ليس في المؤسسات الحكومية فحسب ولكن في المنظمات العرفية ومنظمات المجتمع المحلي ومنظمات القطاع الخاص لتولى المسؤوليات المتزادية المتعلقة بإدارة الأراضي بالشراكة مع الدولة . وهناك حاجة لوجود قواعد وآليات مؤسسية ومأمونة للتعلم المشترك .

'16' هناك حاجة ماسة لتوسيع نطاق النظم المساحية وإجراءات تسجيل وتوثيق الأراضي بطريقة مأمونة.

'17' تحتاج أفريقيا لتطوير مراكز الامتياز الخاصة بها في مجال السياسة المتعلقة بالأراضي والملكية والإدارة من أجل توفير المعرفة والخبرة الفنية اللازمة لتنفيذ سياسات جديدة بشأن الأراضي وتنمية المؤسسات المعنية بالأراضي لدعم التنمية الاقتصادية الأفريقية وتجديد نظم الإدارة في القرن 21 .

'18' ينبغي وضع وتنفيذ إطار أفريقي شامل للسياسة المتعلقة بالأراضي واصلاحها لتعزيز وتحديث عمليات إصلاح الأراضي في المنطقة .

ثالثا – الجفاف والتصحر

الإجراءات العملية المتخذة والتقدم المحرز

حدد اجتماع التنفيذ الإقليمي الإجراءات العملية المتخذة التالية والتقدم المحرز لتخفيف آثار الجفاف ومكافحة التصحر .

(أ) منع ومكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة التصحر .

'1' جميع البلدان الأفريقية أطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة التصحر لعام 1994 وتقوم بتنفيذ أنشطة عديدة للوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية .

'2' حقق كثير من البلدان الأفريقية من خلال دعم قدمه الشركاء مراحل مختلفة في وضع برامج عملها الوطنية لمكافحة التصحر .

'3' بدأ تنفيذ برامج العمل الوطنية في بعض البلدان بالرغم من البطء الذي يشهده .

'4' إنشأت البلدان صناديق وطنية لمكافحة التصحر تخدم كمصادر محلية يسهل الوصول إليها لتمويل تنفيذ الأولويات في برامج العمل الوطنية .

'5' تقوم بعض البلدان أيضاً بإنشاء مجالس وطنية لمكافحة التصحر تكون مسؤولة عن جوانب التنسيق والتوجيه والقيادة لضمان التخطيط المتكامل الشامل للقطاعات لبرامج الحد من التصحر .

'6' شرعت بعض البلدان في إدماج خطط العمل الوطنية في الخطط الإنمائية الوطنية ولاسيما في اوراق استراتيجيات الحد من الفقر . ونجح قليل منها فقط بالفعل في إدماج خطط العمل الوطنية والأولويات الأخرى لإدارة الأراضي المستدامة في الخطط الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر .

'7' تم وضع برامج عمل دون إقليمية لمكافحة التصحر لجميع المناطق الإقليمية الخمس في أفريقيا وبدأ بالفعل تنفيذ بعض برامج العمل شبه الإقليمية هذه تحت إشراف المؤسسات شبه الإقليمية.

'8' يجري وضع برنامج عمل إقليمي لمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف عن طريق ست شبكات برامجية مواضيعية تحت إشراف وحدة التنسيق الإقليمي التي يوجد مقرها في بنك التنمية الأفريقي.

(ب) مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف والتكيف معها من خلال استراتيجيات وبرامج أخرى في قطاع الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية .

'1' قام العديد من البلدان الأفريقية بوضع سياسات واستراتيجيات وخطط بيئية وطنية أو بتنفيذها تتيح إطاراً عريضاً للسياسات وتنفيذ أنشطة لمكافحة التصحر . ويشمل ذلك خطط العمل البيئية الوطنية والسياسات البيئية الوطنية المتخذة في بعض البلدان بالمنطقة .

'2' قام كثير من البلدان بوضع أو استكمال أطرها القانونية في مجالات الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية لمعالجة مشكلة الجفاف والتصحر .

'3' يقوم ثلثا البلدان الأفريقية بتنفيذ مراحل مختلفة من برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر وضمان الإدارة المستدامة للغابات .

'4' تم وضع سياسات وخطط للأراضي والتخطيط العمراني من جانب بعض البلدان لمعالجة المشاكل المتعلقة بتخطيط استخدام الأراضي .

'5' قامت بعض البلدان بوضع سياسات واستراتيجيات للقطاع الزراعي مع زيادة التركيز على الزراعة المستدامة وتشجيع الإدارة المستدامة للأراضي .

'6' تركز الاستراتيجيات التي وضعها بعض البلدان في المنطقة في قطاع المياه على الحفظ والإدارة الرشيدة للموارد المائية .

'7' ينفذ بعض البلدان استراتيجيات لتحقيق التنمية الريفية تساهم في الاستغلال والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية والإنتاج الزراعي المستدام وتنويع الأنشطة المدره للدخل الريفي.

'8' حقق بعض البلدان زيادة في عمليات التشجير واستصلاح الأراضي من برامج محددة ومبادرات ابتكارية للمجتمع المحلي .

'9' أما على الصعيد الإقليمي فقد تم وضع عدد من البرامج المتعلقة بمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف وشمل ذلك الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا / برنامج التنمية الزراعية والريفية المستدامة ومبادرة الشراكة الجديدة المتعلقة بالبيئة والتي تشمل مكافحة التصحر كمجال برنامجي أساسي ذي أولوية " والجدار الأخضر " الذي بادر اليه الإتحاد الأفريقي لمبادرة الصحراء والمبادرة المشتركة للاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وصندوق التنمية الأفريقي المتعلقة بسياسة الأراضي في أفريقيا .

'10' وعلى الصعيد شبه الإقليمي زادات المساحة المروية في منطقة الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريي من 1.63 مليون هكتار في عام 1985 إلى ما يقدر بنحو 1.96 هكتار في 2005. ويجري تنفيذ البرنامج الإقليمي للتنمية المتكاملة لمرتفعات فوتا وجالون الذي بادرت به منظمة الوحدة الأفريقية ضمن خطة العمل المتعلقة بمكافحة التصحر والجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى في أفريقيا على المديين المتوسط والطويل ، فضلاً عن وضع ودعم استراتيجية جديدة تتعلق بالبيئة والموارد الطبيعية في منظمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية .

(ج) رصد الجفاف والتصحر والانذار المبكر بهما والتكليف معها

'1' أنشأت بعض البلدان نظم معلومات للتصحر كجزء لا يتجزأ من عملية خطة العمل الوطنية للمساعدة في رصد التدخلات في مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف .

'2' تم إنشاء شبكة للرقابة والرصد الإيكولوجي طويل الأجل في شبه منظمة الساحل مما ساهم في إنشاء أجهزة للمراقبة في 11 بلداً لجمع المعلومات المتعلقة بتطور الموارد الطبيعية ومعالجة النظم الإدارية .

'3' استطاع مشروع تقييم تدهور التربة وضع واختبار أدوات لتقييم فعال لتدهور التربة في الأراضي الجافة من خلال مشاريع تجريبية ودراسات أجريت في بلدان مختارة في شبه المنطقة .

'4' تعقد سنوياً المنتديات الإقليمية المعنية بترقب المناخ في القرن الأفريقي والجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا لوضع وضمان النشر الملائم للتنبؤات الإقليمية والنشرات والمنتجات المتعلقة بموسم الأمطار التالي.

'5' يجري وضع برنامج لتسخير المناخ لأغراض التنمية لتوجيه الدمج الفعال للمعلومات والخدمات المتعلقة بالمناخ في الخطط الإنمائية في أفريقيا .

'6' تم إنشاء مراكز تعنى برصد الجفاف وآثاره على الإنتاج الزراعي وتوجيه إنذار مبكر في الوقت المناسب ويشمل ذلك مركز التنبؤ بالمناخ وتطبيقاته التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الذي يوجد مقره في نيروبي ومركز رصد الجفاف التابع للجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي في هراري والمركز الأفريقي لتطبيقات الإرصاد الجوية لأغراض التنمية .

'7' قام أكثر من 30 بلداً بوضع مناهج للحد من مخاطر الكوارث كوسيلة للتحول من الاستجابة للكوارث إلى إدماج المخاطر المتعلقة بالكوارث. ونجح البعض من هذه البلدان في ربط الحد من مخاطر الكوارث باستراتيجيات الحد من الفقر ذات الصلة .

'8' شرع بعض البلدان في تنفيذ مشاريع تسويقية جديدة مثل التأمين ضد الطقس القائم على الأرقام القياسية لإدارة المخاطر المتصلة بالجفاف .

'9' وعلى الصعيد الإقليمي قامت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) بوضع استراتيجية شبه إقليمية للحد من الكوارث كما صادقت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على سياسة وآليات مشتركة للحد من مخاطر الكوارث وأجرت الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي تنقيحاً لاستراتيجيتها شبه الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث كما أنشأت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مركزاً إقليمياً للحد من مخاطر الكوارث .

'10' تم اعتماد الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من مخاطر الكوارث وبرنامج العمل لتنفيذها (2006 – 2010) وذلك لتسهيل إدماج الحد من مخاطر الكوارث في البرامج الإنمائية .

'11' تم إنشاء الشبكة الأفريقية المعنية بمخاطر الجفاف والتنمية (منتدى الجفاف) لتعزيز وضع استراتيجيات منسقة للإدارة المعززة والفعالة للجفاف على الصعيد الوطني .

(د) دعم تنفيذ برامج مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف

'1' تقوم بلدان المنطقة بتخصيص اعتمادات في الميزانيات الوطنية لتمويل بعض المشاريع والأنشطة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لمعالجة آثار الجفاف والتصحر .

'2' يقوم مرفق البيئة العالمية من خلال برنامجه التشغيلي 15 (الإدارة المستدامة للأراضي) بتقديم بعض الدعم للبرامج والأنشطة لمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف لتشمل خطط العمل الوطنية .

'3' بدأ تنفيذ مبادرة (أرض أفريقيا) بجهد خاص حافز للشراكة يهدف إلى زيادة الدعم المنسق للممارسات الفعالة للإدارة المستدامة للأراضي في بلدان أفريقياجنوب الصحراء .

'4' تنفذ الآلية العالمية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة التصحر عدداً من البرامج على الصعيد الوطني وشبه الإقليمي لتعزيز تدفق الموارد المالية لتنفيذ الاتفاقية .

'5' أنشئ ملف رئيسي بأشراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكالحة التصحر كآلية حديثة لتعبئة وتقديم الدعم المالي والتقني لمكافحة التصحر .

'6' جرى تقويم ذاتي وطني للقدرات أتاح للبلدان في المنطقة استعراض احتياجاتها من القدرات ومعالجة القضايا البيئية الوطنية والعالمية ذات الأولوية ووضع استراتيجيات وخطط وطنية حيوية لتنمية القدرات فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بالمناخ واتفاقية التنوع البيولوجي .

'7' توفر خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات وسيلة لمساعدة البلدان في معالجة مشكلة بناء القدرات والاحتياجات من التكنولوجيا في مجال البيئة وتم تنفيذ برنامج تجريبي للخطة في ستة بلدان مختارة في المنطقة .

'8' استفاد العديد من البلدان في المنطقة من برامج بناء القدرات التي تهدف إلى مساعدتها في ادماج خطط العمل الوطنية في الأطر الاقتصادية والانتقال من وضع الاستراتيجيات إلى التفنيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة التصحر وتلقت بعض البلدان دعماً لزيادة قدرة الحكومات على إدماج البيئة والحد من مخاطر الكوارث في العمليات الإنمائية الوطنية .

'9' نجحت بعض البلدان في تعزيز مؤسسات البحوث الرائدة وأنشأت أنشطة بحوث مشتركة مع مراكز البحوث الدولية من أجل استحداث وتنمية التكنولوجيات بما فيها أنواع المحاصيل عالية الغلة والمقاومة للجفاف.

'10' بدأ تنفيذ برامج في قطاع الطاقة لزيادة فرص الحصول إلى مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة البديلة.

'11' هناك طلب متزايد على الأجهزة الكهربائية الضوئية وبرامج أفران الطبخ المحسنة في المناطق الحضرية .

التحديات والمعوقات

حدد الاجتماع التحديات والمعوقات الرئيسية التالية لمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف

'1' لا يزال ارتفاع مستوى الفقر ولا سيما في المناطق الريفية يشكل التحدي والمعوق الأكبر للإستثمار وتنفيذ التدابير الرامية إلى معالجة الجفاف والتصحر في المنطقة .

'2' كانت تقلبات المناخ تمثل عائقاً كبيراً لأنشطة الإدارة المستدامة للأراضي . وسيضاعف من ذلك تغير المناخ المتوقع له أحداث آثار مدمرة في المنطقة .

'3' ضعف التنسيق والتعاون فيما بين العناصر الفعالة وانعدام الإدارة السياسية والفهم والتقدير العميق للقضايا المتعلق بالجفاف والتصحر ولا سيما صلتها بالحد من وطأة الفقر والفوائد العائدة منها

'4' ضعف القدرات المؤسسية بما في ذلك ضعف وانعدام الدعم التشريعي والموارد البشرية الذي يفوق فعالية الأجهزة مثل مجالس التنسيق الوطنية لبرامج الحد من التصحر .

'5' عدم إجراء الإصلاحات الكافية وانفاذ السياسات والتشريعات لضمان الملكية القانونية الصريحة والحصول على الحقوق فيما يتعلق بالأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى.

'6' عدم توفر الموارد المالية وهو معوق دائمة من أكثر المعوقات تكلفة لمعظم البلدان والبرامج الاقليمية في تنفيذ خطط مكافحة التصحر .

'7' لا تتوفر لمستخدمي الموارد ولاسيما السكان المحليين فرص الوصول إلى مرافق الإئتمانات الميسورة للحصول على التمويل الذي يمكنهم استثماره بطريقة مربحة لمعالجة تدهور التربة والحفاظ على مواشيهم .

'8' عدم كفاية برامج التوعية والمعلومات المتعلقة بالجفاف والتصحر والأراضي الجافة والصعوبات التي تتم مواجهتها في الحصول على المعلومات وتبادلها لا تزال تعوق تنفيذ الأنشطة وإحراز التقدم

'9' لا يزال التحدي يتمثل في وضع وإدارة وتنفيذ العمليات التي تلبي أولويات المجتمعات المحلية وتتم بمشاركة حقيقية وتشمل جميع القطاعات .

'10' تشكل محدودية تنمية الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية والخدمات في الأراضي الجافة نتيجة لتدني مستوى الاستثمار عائقاً للوصول إلى الأراضي الجافة ولا توفر حوافز كافية لجذب استثمارات أخرى مما تحتاج إليه إدارة الأراضي المستدامة في هذه المناطق والاحتفاظ بها .

'11' تظل خيارات التكنولوجيا التي تساهم في تمكين المجتمعات المحلية لتحقيق إدارة الأراضي المستدامة مما يعصب الحصول عليها وغير ميسورة للغالبية من السكان الريفيين وفقراء الحضر.

'12' يمثل ارتفاع معددلات إنتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والأمراض الأخرى كالملاريا لبعض البلدان في المنطقة تحديات أمام الموارد البشرية والمالية على السواء لمعالجة قضايا الجفاف والتصحر في البلدان المتأثرة .

'13' يؤدي عدم الاستقرار والصراعات التي تشهدها بعض البلدان في المنطقة إلى بروز أوضاع مثل التشرد وتركز السكان وتدمير الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية مما يساهم في تدهور التربة و/ أو إعاقة تنفيذ البرامج الرامية إلى الحد من الفقر ومعالجة مشاكل الجفاف والتصحر

'14' أنعدام التآزر والتنسيق في تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالصحراء والجفاف وهي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ .

'15' ضرورة إدماج نظم المعارف التقليدية والإصلية في الإدارة المستدامة للأراضي .

'16' انعدام الأنماط المتسقة للتجارة وتنمية التجارة في الأراضي الجافة وبالتالي انعدام القدرة على استكشاف الفرص لتسويق منتجات الأراضي الجافة .

الدروس المستفادة والنهج والإجراءات ذات الأولوية الموصى بها

حدد الاجتماع الدروس المستفادة التالية والنهج والإجراءات ذات الأولوية اللازمة لمعالجة آثار الجفاف من أجل مكافحة التصحر في أفريقيا :

'1' الحاجة إلى إعلان التزام كافي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية العشرية وإطار العمل لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة التصحر والقرارات ذات الصلة المعتمدة في مؤتمر

’2‘ يمكن ان تخدم الخطط الإنمائية الوطنية بما فيها أوراق استراتيجيات الحد من الفقر كمناهج لتوجيه الاهتمام وتعبئة الموارد لمعالجة آثار الجفاف ومكافحة التصحر لذلك تبرز الحاجة لمضاعفة الجهود لإدماج الأولويات المحددة بانتظام في خطط العمل الوطنية والعمليات الأخرى لإدارة الأراضي المستدامة في الخطط الإنمائية الوطنية مثل استراتيجيات الحد من الفقر كوسيلة لتعبئة الموارد للتنفيذ وتعزيز الالتزام السياسي المتوسط وطويل الأجل للبرامج المتعلقة بالتخفيف من آثار الجفاف ومكافحة التصحر .

’3‘ تبرز الحاجة لزيادة الدعم والتعجيل بتنفيذ خطط العمل الوطنية والخطط الأخرى لإدارة الأراضي المستدامة مع التركيز بوجه خاص على البرامج والأنشطة المجتمعية العملية بهدف تحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بإدارة الأراضي المستدامة والحد من الفقر .

’4‘ انشاء آليات جديدة يمكن الوصول اليها لتوجيه مستويات الدعم المتزايد ولاسيما تمويل المزارعين ومدراء الموارد الطبيعية الأخرى على خط المواجهة .

’5‘ تعبئة وتمكين السلطات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بما فيها منظمات الشباب والمرأة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين عن طريق زيادة بناء القدرات في مجال إدارة الأراضي المستدامة التي ترتبط بأحراز نتائج ملموسة فيما يتعلق بالحد من الفقر وإدارة الموارد الطبيعية المتكاملة .

’6‘ وضع وتشجيع منح الحوافز لإزالة المعوقات أمام تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وتنمية الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية الأخرى من خلال : ’1‘ زيادة فرص حصول الأراضي الجافة على التكنولوجيات الزراعية الميسورة والملائمة ومرافق الائتمان الميسور والربط بالأسواق ؛ ’2‘ التجهيز وإضافة القيمة وتنمية الهياكل المادية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية ؛ ’3‘ تعزيز فرص الحصول على الكهرباء ومصادر الطاقة المتجددة البديلة الأخرى وحطب الوقود للسكان الريفية ؛ ’4‘ إدخال إصلاحات و/أو الإنفاذ الفعال للأطر التنظيمية الأخرى المتعلقة بالأراضي والموارد الطبيعية الأخرى لتعزيز الحيازة المأمونة و/ أو حقوق الحصول على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى؛

’7‘ هناك حاجة لوضع وتطوير قاعدة بيانات بشأن الجفاف والتصحر وتعزيز تطبيق المعارف العملية والأصلية على السواء من برامج تهدف لجمع المعلومات من خلال بحوث استهدافية وإنشاء قواعد بيانات ونظم معلومات شاملة بما في ذلك بيانات مصنفة وتطبيق الأسس المرجعية والمؤشرات والمنهجيات لرصد تدهور التربة وتعزيز الربط الشبكي ومراكز الامتياز ؛

’8‘ ينبغي وضع وتنفيذ برامج لتوعية وتثقيف الجماهير تشمل برامج تقيفية عن الاستخدام والإدارة المستدامة للغابات والموارد الطبيعية الأخرى بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني من أجل المجتمعات المحلية ومستخدمي الموارد المتأثرين بالجفاف والتصحر بشكل مباشر.

’9‘ ربط وتنسيق التدابير المتعلقة بمكافحة الجفاف والتصحر بالتدابير الرامية الى التكيف مع تغير المناخ وحفظ التنوع البيولوجي من أجل تعزيز أوجه التآزر وتنويع الموارد المتاحة لتنفيذ خطة العمل الوطنية والبرامج ذات الصلة لتنفيذ برامج الإدارة المستدامة للأراضي ويتعين بصفة خاصة تأهيل الأراضي كوسيلة للتكيف مع تغير المناخ .

’10‘ تعزيز الإدارة وأوجه التكيف مع آثار الجفاف والتصحر ولاسيما في ضوء تغير المناخ وضعف المنطقة الكبير أمام آثار تغير المناخ وذلك من خلال جملة أمور منها : تنفيذ برامج لتعزيز القدرات للمراقبة المنتظمة للمناخ وتبادل المعلومات المتعلقة بالمناخ في الوقت المناسب ونشرها وتطبيقها .

’11‘ تعزيز الترتيبات المؤسسية والقدرات البشرية لتوفير القيادة الفعالة في مجال تنسيق البرامج المتعلقة بالجفاف والتصحر وتخطيطها ورصدها على الصعيد الإقليمي وشبه الإقليمي والوطني .

’12‘ تشجيع ودعم إدارة المعارف وفرص الحصول على التكنولوجيا لتحسين الإنتاج الزراعي والإدارة المستدامة للأراضي .

’13‘ تعزيز القدرات لتعبئة الموارد المالية وتوفير المزيد من التمويل لتنفيذ البرامج الوطنية وشبه الإقليمية والإقليمية بإدماج برامج الإدارة المستدامة للأراضي ومنح الأولوية لها ضمن سياسات وبرمجة المساعدة الإنمائية وتعزيز آليات تعبئة الموارد المالية للإدارة المستدامة للأراضي على الصعيد العالمي والإقليمي وشبه الإقليمي ووضع وتنفيذ برنامج واضح

'14' يتعين أن تزيد بلدان المجتمع الدولي ولاسيما المتقدمة النمو مستوى تمويلها لمرفق البيئة العالمية المخصص للبرنامج التشغيلي 15 في ضوء مستويات التمويل المخصصة للمجالات الأخرى في مرفق البيئة العالمية .

'15' تعزيز القدرات لوضع برامج متكاملة تهدف إلى تعزيز أوجه التآزر بين اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة التصحر واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ .

رابعاً – أفريقيا

الإجراءات العملية المتخذة والتقدم المحرز

حدّد اجتماع التنفيذ الإقليمي لإجراءات العملية الرئيسية التالية والتقدم المحرز :

(أ) إدارة التنمية المستدامة في أفريقيا .

إطار التنمية المستدامة

'1' تم إشراك الجماعات الاقتصادية الإقليمية الثماني، التي يعتبرها الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية الأفريقية الهيئات المنفذة لمبادرة نيباد، في تصميم وتنفيذ برامج نيباد ومشاريعها دون الإقليمية. ويجري تقييم احتياجات الجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال القدرات.

'2' اتخذ العديد من البلدان الأفريقية خطوات لإنشاء مراكز تنسيق لنيباد بغرض إدماج برامج نيباد في الخطط الإنمائية الوطنية. وتشمل هذه الخطوات تسمية وزراء أو إنشاء وزارات لتكون مراكز للتنسيق.

'3' ساهم النهج المستند إلى الشراكات الذي تنطوي عليه مبادرة نيباد في إيجاد دعم دولي كبير لأفريقيا. وفي هذا الصدد، أنشئت اجتماعات التشاور الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا لأغراض التنسيق ولضمان فعالية الدعم المقدم إلى المبادرة.

<u>السلم والأمن</u>

'4' تم إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي كما عُززت قدرة الاتحاد الأفريقي على التدخل والتوسط بإنشاء مرفق السلم الأفريقي وبتقديم الدعم الموجه لتفعيل هياكل السلم والأمن الأفريقية.

'5' تم وضع واعتماد إطار سياسات التعمير والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع التابع للاتحاد الأفريقي.

'6' يجري تعزيز السلم والأمن أيضاً عن طريق الهيئات الدولية من قبيل لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام إضافة إلى الآليات الإقليمية.

'7' تم وضع الإطار المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الخاص بالبرنامج العشري لبناء القدرات، ويتضمن الإطار إنشاء نظم فعالة للإنذار المبكر والاستجابة للأزمات.

حقوق الإنسان

'8' أكّد القادة الأفريقيون التزامهم بحقوق الإنسان وسيادة القانون على نحو ما تجلى في أمور منها القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وإعلان نيباد المتعلق بالديمقراطية، والحكم السياسي، والإدارة الاقتصادية وإدارة المؤسسات، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

'9' أيدت البلدان الأفريقية بصورة ساحقة معظم القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وصدقت على العديد من المعاهدات الرئيسية المتصلة بحقوق الإنسان وأدرجت هذه القواعد والمعايير في دساتيرها وتشريعاتها الوطنية.

'10' أحرز تقدم في مجال حقوق الإنسان ويحظى مبدأ سيادة القانون بالاحترام في معظم البلدان.

الحكم السياسي والإدارة

‘11’ استفادت أفريقيا من السياسات والممارسات الديمقراطية وخطت خطوات جبارة في العقدين الأخيرين. وتوجت الديمقراطية التنافسية القائمة على التعددية الحزبية في عدد من البلدان الأفريقية.

‘12’ تم اعتماد الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وانضم نحو 25 بلداً إلى هذه الآلية الهادفة إلى الترويج للسياسات والمعايير وأفضل الممارسات التي من شأنها أن تؤدي إلى الاستقرار السياسي وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتسريع وتيرة التكامل الإقليمي والاقتصادي.

‘13’ تكتسب المؤسسات الانتخابية المزيد من المصداقية والمشروعية بانتقال العديد من البلدان إلى تنظيم انتخابات حرة ونزيهة نسبياً.

‘14’ أنشأت معظم البلدان مؤسسات للرقابة ويحاول بعضها بناء مفوضيات فعالة لمحاربة الفساد.

الإدارة الاقتصادية وإدارة المؤسسات وتطوير القطاع الخاص

‘15’ أطلقت مبادرة نيباد للإدارة الاقتصادية وإدارة المؤسسات وتطوير القطاع الخاص بغرض الترويج للبرامج الرامية إلى النهوض بالإدارة الاقتصادية والمالية العامة، إلى جانب إدارة المؤسسات.

‘16’ أحرزت عدة بلدان أفريقية تقدماً في الإدارة الاقتصادية والإدارة المالية العامة والمحاسبة وسلامة النظم النقدية والمالية.

‘17’ بذلت البلدان جهوداً للترويج للنمو والتنمية اللذين يقودهما القطاع الخاص.

‘18’ واصلت الحكومات الأفريقية جهودها لتوسيع نطاق الهياكل المادية الأساسية وتطويرها لاجتذاب الاستثمارات الخاصة وجعل هذا القطاع مربحاً وفعالاً بصورة أكبر.

(ب) القضاء على الفقر والتنمية المستدامة اجتماعياً

فقر الدخل

‘1’ رغم استمرار ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أفريقيا فإن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لم ينخفض إلا بصورة هامشية من نسبة 46,8 في المائة في 1990 إلى 41,1 في المائة في 2004. وانخفضت نسبة فجوة الفقر من 19,5 في المائة إلى 17,5 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال نفس الفترة. وظلت معدلات الفقر في بلدان شمال أفريقيا عند 2 في المائة في نفس الفترة.

‘2’ وضعت البلدان خططاً إنمائية وطنية تتدرج في إطارها استراتيجيات الحد من الفقر.

‘3’ يجرى، من خلال شبكات تقاسم المعرفة، تعزيز تقاسم المعرفة في مجالي الفقر والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

المساواة بين الجنسين لأغراض التنمية المستدامة

‘4’ يُسلّم القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي بالدور الرئيسي الذي تضطلع به المرأة في التنمية ويدعو الاتحاد الأفريقي إلى اعتماد مبدأ التكافؤ بين الجنسين. وبدأت أمانة نيباد في تعميم المنظور الجنساني وتعبئة منظمات المجتمع المدني على الصعيدين الإقليمي والوطني من خلال الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

‘5’ اعتمدت الجماعات الاقتصادية الإقليمية سياسات وإعلانات ومبادئ توجيهية في مجال نوع الجنس تهدف للترويج لحقوق الإنسان للمرأة وحمايتها.

‘6’ تم وضع الدليل الأفريقي لنوع الجنس والتنمية كما تم إنشاء المرصد الأفريقي لحقوق المرأة لرصد وضع المرأة وحقوقها على الصعيد الإقليمي.

‘7’ صدقت البلدان الأفريقية على اتفاقية إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفي بعض الحالات عدلت تشريعاتها الوطنية بما يتماشى مع أحكام هذه الاتفاقية، ووقعت بعض البلدان على البروتوكول الاختياري للاتفاقية.

‘8’ وقَّعت بعض البلدان أيضاً الميثاق الأفريقي لحقوق المرأة في أفريقيا وبدأت التصديق عليه.

‘9’ سنت بعض الحكومات تشريعات بشأن حقوق الإنسان للمرأة أو عدلت تشريعاتها في هذا المجال، واعتمد البعض الآخر دساتير تأخذ مبدأ المساواة بين الجنسين في الاعتبار.

‘10’ زاد العديد من البلدان مستوى مشاركة المرأة في البرلمانات بصورة كبيرة؛ وتم انتخاب نساء و/ أو تعيينهن في مواقع هامة لاتخاذ القرار في مجال الخدمات المدنية والعامة.

‘11’ أنشأت الحكومات الأفريقية آليات مختلفة لتعميم المنظور الجنساني في صياغة السياسات والخطط والبرامج. وفي الفترة 1995- 2005، أدمجت الشواغل الجنسانية في استراتيجيات وخطط الحد من الفقر في 48 بلداً أفريقياً. ونجحت بعض البلدان في تخفيض معدلات التفاوتات بين الجنسين في التعليم عن طريق التحيز الإيجابي والسياسات المراعية لنوع الجنس.

التعليم والتنمية المستدامة

‘12’ أيدت البلدان الأفريقية الهدف المتمثل بتوفير التعليم للجميع بحلول عام 2015 وقام العديد منها بإجراء إصلاحات للقطاع التعليمي.

‘13’ ازدادت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، بيد أن عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس ما زال عالياً.

‘14’ تم إطلاق العقد الثاني للتعليم في أفريقيا (2006- 2015) كما تم إقرار إطار للعمل تحت رعاية الاتحاد الأفريقي.

‘15’ تم وضع خطة عمل مفصلة تحت رعاية نيباد لتمكين البلدان الأفريقية من تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تعميم التعليم الابتدائي وتعزيز مراكز الامتياز.

الصحة لأغراض التنمية المستدامة

‘16’ تم اعتماد استراتيجية الاتحاد الأفريقي ونيباد للصحة التي توفر نهجاً شاملاً ومتكاملاً لمعالجة الأمراض، كما تم اعتماد استراتيجية الصحة الأفريقية للفترة 2007- 2015 لتحقيق أغراض منها تعزيز النظم الصحية.

‘17’ اعتمد الاتحاد الأفريقي التزام برازافيل الذي يبين وجهة العمل فيما يتصل بسياسات فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز ويحدد أهداف تأمين سبل الوصول للجميع في أفريقيا حتى عام 2015، فضلاً عن نداء أبوجا لتسريع وتيرة العمل لتأمين حصول الجميع على الخدمات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والسل والملاريا في أفريقيا.

‘18’ تم تعميم موضوع فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في جميع برامج نيباد، ويجري توسيع نطاق الشمول بالعلاج المضاد للفيروسات المعكوسة.

‘19’ تقوم البلدان الأفريقية بالتصدي بنجاح لوباء فيروس نقص المناعة البشرية. كما أن الدعم السياسي والإرادة للتصدي للفيروس والإيدز وآثارهما هما الآن حقيقة ماثلة في العديد من البلدان.

المستوطنات البشرية المستدامة

‘20’ استفادت المراكز الحضرية في المنطقة من البرامج العالمية لإدارة المناطق الحضرية، من قبيل برامج وحملات المدن الأكثر أمناً والإدارة السلمية للشؤون الحضرية وضمان الحيازة.

‘21’ اتخذت البلدان مبادرات من قبيل تنقيح وإصلاح السياسات والتشريعات الوطنية الخاصة بالإسكان والحصول على الأرض وضمان الحيازة.

‘22’ أدخلت البلدان، في إطار سياساتها واستراتيجياتها الرامية إلى الحد من الفقر، برامج لتوفير الخدمات الحضرية الأساسية والنهوض بالأحياء الفقيرة واتباع سياسات وقائية، وتنفيذ مشاريع للإسكان الاجتماعي.

إمدادات المياه والمرافق الصحية

‘23’ تم إنشاء مجلس الوزراء الأفريقيين المعني بالمياه وهو يشارك بنشاط في تنسيق السياسات والدعوة، آخذاً في الاعتبار، ضمن أشياء أخرى، الرؤية الأفريقية للمياه لعام 2025 التي تم وضعها واعتمادها.

'24' تم إنشاء مرفق المياه الأفريقي لتقديم الدعم والتمويل للبرامج المتصلة بالمياه، وهو الآن يؤدي وظيفته.

'25' يجري تنفيذ خطة عمل نيباد قصيرة الأجل المعنية بالهياكل الأساسية، التي تتضمن مشاريع تخص إمدادات المياه والمرافق الصحية.

'26' اتخذت البلدان مبادرات لتحسين حالة إمدادات المياه والمرافق الصحية، من قبيل وضع و/ أو تحديث استراتيجيات وخطط وطنية خاصة بإمدادات المياه والمرافق الصحية في إطار استراتيجيات الحد من الفقر، وزيادة التمويل لها، وتنفيذ سياسات وإصلاحات في هذا المجال.

'27' هناك بلدان في أفرقيا تسير نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بإمدادات المياه والمرافق الصحية. بيد أنه ينبغي فعل المزيد لضمان أن تبلغ جميع البلدان هذه الأهداف.

(ج) الاستهلاك والإنتاج المستدامين

إطار العشر سنوات للبرامج المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين

'1' تم وضع إطار العشر سنوات للبرامج المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين كما تم إطلاق لجنة توجيهية لهذا الإطار.

'2' يجري تنفيذ مشروع لوضع العلامات الإيكولوجية في إطار ذلك البرنامج، الهدف منه استحداث مشروع لوضع العلامات الإيكولوجية.

المسؤولية الاجتماعية للشركات

'3' تم إنشاء المعهد الأفريقي لمواطنة الشركات، وهي منظمة غير حكومية لتعزيز دور الأعمال التجارية في بناء المجتمعات المستدامة.

'4' تشارك اتحادات الأعمال الأفريقية والعديد من أصحاب المصلحة من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في مبادرات الاتفاق العالمي ومبادرة التمويل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتم إطلاق فرقة العمل الأفريقية لدعم وتوسيع نطاق الممارسات المالية المستدامة في أفريقيا.

'5' أصبحت العديد من الشركات في أفريقيا أعضاء في المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة.

تطوير السياحة المستدامة

'6' تم وضع خطة عمل نيباد للسياحة وتمت الموافقة عليها.

'7' أدرجت معظم البلدان الأفريقية السياحة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية وبدأت بعض البلدان اعتماد سياسات تتيح فرصاً للفقراء في إطار السياحة.

'8' من شأن إنشاء المحميات العابرة للحدود خلق فرص اجتماعية واقتصادية للمجتمعات المحلية التي تعيش في هذه المناطق.

'9' إضافة إلى ذلك، اعتمدت البلدان المدونة العالمية لآداب السياحة وهي تصدر تقارير بشأن عملية التنفيذ.

التنمية الصناعية المستدامة

'10' أقرت جمعية الاتحاد الأفريقي المبادرة الأفريقية للقدرات الإنتاجية بوصفها استراتيجية نيباد للتنمية الصناعية المستدامة. وأنشئ المرفق الأفريقي للقدرات الإنتاجية ليكون الآلية المالية الداعمة لهذه المبادرة.

'11' ومن خلال المبادرة الأفريقية للقدرات الإنتاجية تتلقى قطاعات صناعية مختارة في المناطق دون الإقليمية الأفريقية الخمس مساعدة تقنية لزيادة قيمة التصنيع المضافة.

'12' تلقى العديد من البلدان في المنطقة المساعدة في وضع وتنفيذ برامج تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية لصناعات مختارة، واستقصاء فرص تسويقية جديدة متى كان ذلك ممكناً.

'13' يجري الترويج في المنطقة لممارسة الإنتاج الأنظف، ويشمل ذلك إنشاء مراكز وطنية للإنتاج الأنظف والتعاون فيما بين هذه المكاتب.

'14' أنشأت البلدان أيضاً مشاريع وشركات صغيرة ومتوسطة الحجم لتجهيز المنتجات الزراعية، وهي تحصل، تدريجياً، على مصادر للتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات لمصلحة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الموجهة نحو تحقيق النمو والقادرة على المنافسة، مع التركيز بصورة أكبر على المرأة.

تسخير الطاقة من أجل التنمية المستدامة

'15' وُضع العديد من مشاريع الطاقة الإقليمية عن طريق مرفق نيباد المتعدد المانحين الذي يحتضنه مصرف التنمية الأفريقي لإعداد مشاريع الهياكل الأساسية.

'16' يستفيد مخططو الطاقة في بعض البلدان من المساعدة التقنية لزيادة قدراتهم على الاستعمال الفعال للتخطيط المتكامل للموارد بغرض إدماج التنمية المستدامة في تخطيط الاستثمارات في صناعة إمدادات الكهرباء على الصعيدين الإقليمي والوطني.

'17' تم تصميم مشاريع جديدة لإمدادات الطاقة تتكامل في إطارها خدمات الطاقة مع تطوير الأنشطة الإنتاجية وأنشطة توليد الدخل، ومزاولة الأعمال الحرة، وتعزيز موارد الطاقة المحلية.

إدارة النفايات الكيميائية والخطرة

'18' صدقت العديد من البلدان الأفريقية على الاتفاقيات الرئيسية المتصلة بالمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك اتفاقيات روتردام واستوكهولم وبازل وتعديلاتها. إضافة إلى ذلك، فإن جميع البلدان التي صدقت على بروتوكول بازل بشأن المسؤولية والتعويض هي بلدان أفريقية باستثناء بلد واحد.

'19' صدقت بعض الدول على الاتفاقات الإقليمية مثل اتفاقية باماكو التي اعتمدت عام 1991 لحظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة حركتها عبر الحدود وإدارتها داخل أفريقيا.

'20' يجري حاليا الاضطلاع بعدد من المشاريع لتنفيذ خطة العمل الإقليمية الرامية لتنفيذ النهج الاستراتيجي الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالتنمية بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية في منطقة أفريقيا.

'21' اعتمد العديد من البلدان الأفريقية سياسات وتشريعات تتعلق بالنفايات، تشمل إدارة النفايات الخطرة، وهي تقوم بتنفيذ أنشطة بشأن الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة.

'22' أنشأت البلدان الأفريقية ثلاثة مراكز دون إقليمية ومركزاً إقليمياً للتنسيق بهدف تلبية الاحتياجات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال إدارة النفايات الكيميائية والخطرة.

'23' تم إنشاء مشروع المخزون الأفريقي لمبيدات الآفات المهجورة بغرض تنظيف مخزونات مبيدات الآفات المهجورة ولحفز تطوير التدابير الوقائية وبناء القدرات في مجال القضايا المتصلة بالمواد الكيميائية.

(د) قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

تنمية الموارد المعدنية المستدامة

'1' تم وضع العديد من المبادرات الرامية إلى الترويج للتنمية المعدنية المستدامة مثل الشراكة الأفريقية للتعدين، والتعدين المحلي والصغير النطاق في أفريقيا، وشبكة التعدين الأفريقية، وبرنامج نيباد للتطوير المكاني، ومركز المعادن لشرق ووسط أفريقيا.

'2' يجري بذل جهود لتحسين مواءمة ما يتصل بالتعدين من سياسات ومعايير وبيئة تنظيمية وتشريعية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

موارد المياه العذبة

'3' تم تأسيس المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه وفرقة العمل الأفريقية المعنية بالمياه لتعزيز التعاون والتنسيق من أجل الترويج لوضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات متماسكة لإدارة موارد المياه.

'4' تم وضع عنصر لإدارة موارد المياه في إطار خطة عمل نيباد قصيرة الأجل، وهو عنصر يركز على سبعة أحواض للأنهار، هي النيجر والسنغال في غرب أفريقيا، والكونغو وبحيرة تشاد في وسط أفريقيا، والنيل في شرق أفريقيا، ونهري زامبيزي و أوكافانغو في الجنوب الأفريقي.

‘5’ وعلى الصعيد دون الإقليمي، جرى تصميم بروتوكول المجاري المائية المشتركة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومبادرة حوض النيل وكلاهما جاهز للعمل.

‘6’ قدمت لجنة حوض بحيرة تشاد إسهامات ملموسة في مجالات الزراعة ومصائد الأسماك والماشية.

‘7’ تقوم أعداد متزايدة من البلدان بإجراء إصلاحات للسياسات وإصلاحات قانونية ومؤسسية، كما تقوم بوضع استراتيجيات لتنمية وإدارة موارد المياه، استناداً إلى النهج المتكامل لإدارة موارد المياه.

الموارد الساحلية والبحرية

‘8’ معظم البلدان الساحلية في أفريقيا هي أطراف موقعة على واحدة أو أكثر من الاتفاقيات للبيئة المتعددة الأطراف التي تعنى بقضايا الإدارة الساحلية والبيئية. وتشمل هذه الاتفاقيات اتفاقية برشلونة (1985)، واتفاقية أبيدجان (1981)، فضلاً عن الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن (1973)، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (1982).

‘9’ وضع الكثير من البلدان الأفريقية سياسات وتشريعات لإنفاذ مبدأ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

‘10’ تم وضع برنامج نيباد للموارد الساحلية والبحرية لدعم تنفيذ اتفاقيتي أبيدجان ونيروبي، وللمساهمة في تنفيذ العملية الأفريقية ولمساعدة البلدان الأفريقية على تنفيذ الأحكام ذات الصلة من برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية.

‘11’ جرى الاضطلاع بعدد من المبادرات في قطاع مصائد الأسماك. وتشمل هذه المبادرات إنشاء لجنة مصائد أسماك جنوب غرب المحيط الهندي، وتنفيذ برنامج سبل كسب العيش المستدامة من مصائد الأسماك الذي تشارك فيه 25 بلداً من غرب ووسط أفريقيا.

الإدارة المستدامة للغابات

‘12’ تم وضع برنامج للغابات كجزء من مبادرة نيباد للبيئة.

‘13’ وُضعت اتفاقات وشراكات وبرامج إقليمية ودون إقليمية للنهوض بالإدارة المستدامة للغابات.

‘14’ بُذلت جهود كبيرة معظمها من جانب بلدان شمال أفريقيا لإنشاء غابات مستزرعة.

‘15’ وضع ثلثا البلدان الأفريقية برامج وطنية للغابات وبلغت هذه البلدان مراحل مختلفة في تنفيذ هذه البرامج.

‘16’ بدأت مشاريع لاصدار الشهادات البيئية المشتركة لإنتاج الأخشاب في إطار الترويج للإدارة المستدامة للغابات في المنطقة.

التنوع البيولوجي

‘17’ اعتمد الاتحاد الأفريقي الاتفاقية الأفريقية للمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية، التي تلزم البلدان الأفريقية بتوخي التنمية التي تحقق سياسات وبرامج منطقية بيئياً، وسليمة اقتصادياً ومقبولة اجتماعياً، والتي تعترف بحق الإنسان في البيئة المرضية إضافة إلى الحق في التنمية.

‘18’ تتضمن مبادرة نيباد الخاصة بالبيئة برامج للحفاظ على الأراضي الرطبة؛ ومنع ومكافحة وإدارة الأنواع الغريبة الغازية؛ والحفاظ على الموارد الطبيعية العابرة للحدود أو إدارتها بما في ذلك الغابات والتنوع البيولوجي.

‘19’ صدقت معظم البلدان الأفريقية على اتفاقية التنوع البيولوجي (1992)، وبروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية (2000)، واتفاقية رامسار (1971) واتفاقية التجارة الدولية بالأنواع المهددة بالإنقراض (1973).

‘20’ تقوم البلدان بترجمة بعض أحكام اتفاقية التنوع البيولوجي إلى أفعال عن طريق وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية للتنوع البيولوجي.

‘21’ خصصت البلدان غابات لكي تدار بصفة رئيسية من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي.

تغير المناخ

'22' تم وضع برنامج لتغير المناخ في إطار مبادرة نيباد الخاصة بالبيئة.

'23' تضطلع مراكز رصد الجفاف ببناء القدرات في مجالات الرصد، والتنبؤ والإنذار المبكر في الوقت المناسب، وتشمل هذه المراكز المركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الموجودة في نيروبي والمكاتب الفرعية في نيامي، النيجر، وهراري، زيمبابوي على التوالي.

'24' صدقت البلدان الأفريقية على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ لعام 1992، وبلغت مراحل مختلفة في تنفيذ الاتفاقية.

'25' أكمل العديد من البلدان الأفريقية الاتصال الأول وبدأ الاتصال الثاني.

'26' بلغت البلدان الأفريقية مراحل مختلفة في إعداد برامج العمل الوطنية للتكيف الخاصة بها.

'27' صدق ستة وأربعون بلداً على بروتوكول كيوتو أو انضم إليه، وتقوم هذه البلدان بتنفيذ البروتوكول.

'28' يجري تقديم الدعم المقدم لبعض البلدان لوضع مشاريع للتمويل في إطار آلية التنمية النظيفة.

الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية

'29' تم وضع الاستراتيجية الأفريقية الإقليمية للتقليل من أخطار الكوارث إلى جانب برنامج عمل لتنفيذها. وتم إنشاء منظمات وطنية معنية بإدارة الكوارث الطبيعية؛ وهناك تشريعات قائمة، وتم توصيف عدد من البيانات الخاصة بالسياسات في فترات الكوارث وفترات الخلو من الكوارث، كما أخذ الالتزام بالحد من أخطار الكوارث يتزايد تدريجياً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

'30' أدمجت البلدان بعض جوانب الكوارث الطبيعية في استراتيجيات الحد من الفقر الخاصة بها.

'31' توجد ترتيبات بين معظم بلدان شمال أفريقيا لإدارة الطوارئ ويجري تنظيم وتنسيق هذه الترتيبات على الصعيد الوطني ولا تتناول الحد من أخطار الكوارث بصورة شاملة، ومن هنا يُستنتج أن هناك نقصاً في عملية الحد من الكوارث.

(هـ) وسائل التنفيذ

الموارد المحلية

'1' اتبعت معظم البلدان خططاً إنمائية وطنية شاملة لتخفيف حدة الفقر، تتضمن استراتيجيات للحد من الفقر وخلق الثروة. ويجري تمويل هذه الاستراتيجيات من خلال الميزانيات الوطنية. وفضلاً عن ذلك، يقوم العديد من البلدان، في إطار السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، باتباع استراتيجيات للحد من الفقر تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية كأطر للتخطيط الإنمائي الوطني.

الموارد الخارجية

'2' تعتبر تدفقات رأس المال الخارجي فضلاً عن رأس المال المحلي قليلة جداً مقارنة بالاحتياجات الإنمائية للبلدان الأفريقية. وعلى الرغم من الزيادة الأخيرة للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإن بلدان قليلة جداً هي التي تستأثر بأكبر نصيب مما تتلقاه القارة.

'3' تجري الاضطلاع محاولات لتحسين نوعية وفعالية المساعدة من خلال مبادرات مثل إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، والاستعراض المشترك لفعالية المعونة الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولجنة المساعدة الإنمائية.

'4' اتخذت البلدان الأفريقية العديد من الإجراءات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، شملت سن قوانين استثمارية جذابة ومتحررة للاستثمارات القادمة للبلاد، وإنشاء مرفق للبيئة الاستثمارية في عام 2005.

'5' على الرغم من أن معظم المساعدة الإنمائية الرسمية يصب في قطاع الموارد الطبيعية، في عدد من البلدان الأفريقية، أخذت تتزايد في السنوات الأخيرة، المساعدة الإنمائية الرسمية

‘6’ حدث بعض التنويع في مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بتنامي الاستثمارات الآسيوية في أفريقيا.

‘7’ أتاحت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تخفيف عبء الدين لـ 15 بلداً أفريقياً.

‘8’ قام فرادى المانحين، في إطار مبادرات ثنائية لتخفيف عبء الدين، بتوسيع عملية شطب الديون الكبيرة لبعض البلدان الأفريقية.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

‘9’ يجري تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون فيما بين البلدان الأفريقية، وبين أفريقيا والصين، وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والهند وأفريقيا وآسيا وأفريقيا.

‘10’ حدثت، في إطار التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني – الأفريقي، إنجازات فيما يتصل بتنفيذ برامج نيباد.

‘11’ فتحت الهند اعتماداً قيمته 200 مليون دولار للتعاون فيما يتعلق بمشاريع نيباد، وخصصت اعتماداً بمبلغ 500 مليون دولار لتمويل النهج التقني- الاقتصادي لحركة الهند وأفريقيا، الذي وُقعت في إطاره اتفاقيات بلغت قيمتها 282 مليون دولار.

العولمة والتجارة

‘12’ ازداد انخراط البلدان الأفريقية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، كما قدمت العديد من المؤسسات دعماً تقنياً كبيراً للعملية السياسية التي يقودها الاتحاد الأفريقي.

‘13’ ما فتئت منظمات المجتمع المدني تنشط في الدعوة للأولويات الأفريقية في المفاوضات التجارية.

‘14’ يشارك العديد من البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مفاوضات تجارية ثنائية بغية تنويع أسواق صادراتها وتعزيز اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي.

التكامل الإقليمي

‘15’ ما فتئت أفريقيا تحرز تقدماً في مساعيها لتحقيق التكامل، وخاصة في مجالات التجارة، والاتصالات، وسياسات الاقتصاد الكلي والنقل.

‘16’ ما زال تبادل المعرفة حول أفضل الممارسات جارياً فيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية في سياق التكامل الإقليمي.

‘17’ أحرزت كل من جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تقدماً ملموساً في حرية حركة الأفراد.

‘18’ أصابت كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا) والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي نجاحاً في مجال السلم والأمن.

‘19’ أنشأت بعض الجماعات الاقتصادية الإقليمية مؤسسات لدعم التعاون المالي الإقليمي بغرض الدفع قدماً بالتكامل الاقتصادي.

تسخير النقل لأغراض التنمية المستدامة

‘20’ اعتمدت البلدان الأفريقية الترتيب الذي سيخلف عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في أفريقيا بغرض تطوير نظم متكاملة للنقل والاتصالات توفر للقارة هياكل أساسية وخدمات آمنة وفعالة وميسرة يمكن الاعتماد عليها.

‘21’ اضطلعت البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية بالعديد من الإصلاحات في مجال السياسات لجذب القطاع الخاص ولإنشاء صناديق خاصة بالطرق.

‘22’ تم تحديد عدد من ممرات النقل التي يمكن تطويرها في البلدان غير الساحلية، التي قام العديد منها بوضع اتفاقات وبرامج عمل ثنائية ومتعددة الأطراف مع جيرانها من البلدان الساحلية لتيسير حركة السلع والأفراد.

'23' تم وضع سياسة النقل لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولجنة تنسيق النقل للجماعات الاقتصادية الإقليمية وبرنامج الهياكل الأساسية التابع لخطة عمل نيباد قصيرة الأجل.

'24' اعتمدت قمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة في سرت، ليبيا في عام 2005 مصفوفة لأهداف ومؤشرات النقل.

'25' أنشئ مرفق نيباد لإعداد برامج الهياكل الأساسية وهو جاهز للعمل كمرفق للمانحين المتعددي الأطراف.

'26' شهد القطاع الفرعي للنقل الجوي انفراجاً كبيراً منذ اعتماد قرار ياماسوكرو في عام 1999.

تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكارات لأغراض التنمية المستدامة

'27' وُضعت خطة عمل نيباد الموحدة للعلوم والتكنولوجيا، كما أنشئ المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالعلوم والتكنولوجيا التابع للاتحاد الأفريقي.

'28' يجري العمل على تعزيز التعاون الإقليمي في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكارات، وخاصة في الجنوب الأفريقي حيث وضعت بروتوكولات للتعاون.

'29' يجري التشجيع على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق مبادرات من قبيل جائزة استخدام التكنولوجيا في الحكومة التي بدأت عام 2005.

'30' تعكف بعض البلدان الأفريقية على إرساء سياسات ومؤسسات لتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة.

'31' يجري تعزيز جماعات الممارسين في بعض البلدان وعلى الصعيد الإقليمي بغرض إيجاد البيانات وإسداء المشورة لاتخاذ القرار المبني على أسس علمية.

'32' وضعت معظم البلدان الأفريقية سياسات وخطط وطنية للهياكل الأساسية للمعلومات والاتصالات في إطار مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي.

بناء القدرات

'33' دخلت البلدان الأفريقية في شراكات مع العديد من المؤسسات في مسعى منها للتصدي للتحديات التي تواجهها أفريقيا في بناء القدرات.

'34' كان لمشاركة مؤسسات أفريقية، من قبيل مؤسسة بناء القدرات الأفريقية والاتحاد الأفريقي للأبحاث الاقتصادية، قيمة مضافة لبناء القدرات في أفريقيا.

'35' أنشئت في إطار صندوق النقد الوطني ثلاثة مراكز أفريقية أقليمية للمساعدة التقنية لدعم عمليات استراتيجيات الحد من الفقر.

'36' وضعت نيباد/ الاتحاد الأفريقي مؤخراً إطاراً استراتيجياً لبناء القدرات، سوف يقود أنشطة بناء القدرات في القارة.

التحديات والمعوقات

حدَّد اجتماع التنفيذ الإقليمي التحديات والمعوقات الرئيسية التالية:

(أ) إدارة التنمية المستدامة

'1' عدم الدمج بالشكل الملائم لأنشطة نيباد وأنشطة الاتحاد الأفريقي.

'2' أنشأت البلدان الأفريقية آليات إقليمية لتعزيز وإنفاذ اتفاقات حقوق الإنسان. ويتعين على المجتمع الدولي مساعدة هذه الآليات الإقليمية فيما يتعلق بتحقيق السلام والأمن وحقوق الإنسان.

'3' ينبغي بذل المزيد الجهد لتحسين الإدارة المالية السليمة وتنمية القطاع الخاص.

(ب) الحد من الفقر والتنمية المستدامة اجتماعياً :

'1' الأوضاع غير المستقرة التي شهدها الاقتصاد الكلي.

'2' يمثل الإبقاء على معدلات النمو العالية وضمان أن يوفر النمو الفرص للعمالة تحديات كبيرة للحد من تدني وفقر الدخل.

'3' فقر الدخل والتوزيع غير العادل للثروة.

'4' لا يزال الاختلال الدائم القائم على نوع الجنس في الزراعة والتنمية الريفية عائقاً للإنتاج الزراعي والنمو الاقتصادي العام.

'5' ضعف القدرات المؤسسية.

'6' عدم الاستثمار بشكل كاف في الهياكل الأساسية.

'7' الكوارث الطبيعية.

(ج) الاستهلاك والإنتاج المستدام

'1' ارتفاع معدلات الفقر في أفريقيا.

'2' التوعية غير الكافية وانعدام القدرات.

'3' قصور السياسات والأطر التشريعية والاستراتيجيات فضلاً عن عدم توحيد المراسيم والتشريعات والقوانين والمعايير بشكل كافي وضعف الإنفاذ.

'4' انعدام الحوافز في الأعمال التجارية وضعف مستوى المهارات وقلة القدرات.

'5' يمثل عدم الاستقرار السياسي والحروب والهجمات الإرهابية والتسريبات وقلة الروابط بالاقتصاد المحلي معوقات خاصة لتنمية السياسة المستدامة.

(د) قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

'1' يشكل التحدي المتمثل في إنشاء القاعدة والاستثمار فيها وتوزيعها وإدارتها وجانب والاقتصاد الكلي بها اهتمامات كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة للموارد المعدنية.

'2' الفقر وضعف المؤسسات الوطنية ذات القدرات التقنية والمالية الضعيفة وفي بعض الحالات تجزئة وتداخل الوظائف والأعمال.

'3' تدني مستويات التوعية والقدرات العلمية.

'4' قلة فرص الحصول على التكنولوجيا الملائمة الفعالة.

'5' ضعف الفهم والتقدير لقضايا الموارد الطبيعية ولاسيما صلتها بالحد من الفقر والفوائد العائدة منها.

'6' انعدام القدرات لتقييم الموارد الطبيعية ومحاسبيتها واستخدام الأدوات الاقتصادية الملائمة ووضع مؤشرات التنمية المستدامة.

'7' انعدام الدعم السياسي والمالي الملائم.

(هـ) طرق التنفيذ

'1' عدم إدماج إنشاء الوظائف بشكل ملائم في أطر السياسة المتعلقة بالاقتصاد الكلي.

'2' تدني معدلات الإدخار وعدم التنبؤ بتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية.

'3' عدم إلغاء الديون بشكل كاف والحواجز الناتجة من الديون الخارجية.

'4' ضعف قدرات العرض.

'5' انعدام القدرات وعدم التنسيق والتنفيذ الملائم للسياسات أو توحيد القوانين الوطنية في قطاع النقل.

‘6’ انعدام المبادرات الحكومية والاستثمار في الاستراتيجيات والنظم والسياسات والقدرات والمؤسسات العاملة الملائمة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

‘7’ ارتفاع رسوم التصاريح وانعدام المعايير الوطنية والارتفاع الكبير في تكاليف الهياكل الأساسية في القطاع الفرعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

‘8’ ضعف التنسيق وعدم توحيد الجهود لبناء القدرات بالشكل الكافي.

‘9’ الاعتماد الكبير على القدرات الخارجية.

الدروس المستفادة والنُّهج والأعمال ذات الأولوية الموصى بها

(أ) إدارة التنمية المستدامة في أفريقيا

‘1’ أصبح من الضروري إدماج مبادرة نيباد في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي وتقديم دعم أكبر للقطاع الخاص وتشجيع الانفتاح والاتصال بشكل أوسع بالمجتمع المدني.

‘2’ توسيع بناء القدرات بما يشمل تقديم المساعدة التقنية والمالية للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والبلدان.

‘3’ يتعين دعم وتوطيد الاتجاه الرامي لتحقيق السلام والاستقرار وتطبيق اللامركزية.

‘4’ البناء على الهياكل والممارسات الآخذة في الظهور وتوطيد التقدم المحرز في مجال الحكم والإدارة السياسية.

‘5’ تبرز الحاجة في مجالي الإدارة الاقتصادية وإدارة الشركات وتنمية القطاع الخاص إلى ضمان توفير القدرات لتنفيذ الإصلاحات المتوخاة.

‘6’ اتباع نهج شامل في معالجة مسألة الإدارة وتحسين النظم المالية العامة وإدارتها.

(ب) الحد من الفقر والتنمية المستدامة اجتماعياً

‘1’ الإبقاء على معدلات النمو العالية لتمكين البلدان حالياً من أجل تخفيف حدة الفقر.

‘2’ اعتماد تدخلات استراتيجية متعددة في نطاق واسع من المجالات.

‘3’ ففي قطاع الزراعة بما فيه المواشي ينبغي تقديم موارد إضافية تشجيع إدخال ممارسات الزراعة الأفضل والتكنولوجيات المحسنة وتهيئة الأوضاع المواتية للاستثمار وعمل الأسواق بطريقة فعالة وإدخال الإصلاحات التي تعزز التحول الهيكلي للزراعة والاقتصاد الريفي.

‘4’ إدماج القضايا الجنسانية في التحليلات الاقتصادية واستراتيجيات وأعمال الحد من الفقر وتوفير التدريب التقني للمرأة والبنت في مجالي التشغيل والصيانة.

‘5’ إضفاء الطابع المؤسسي على السياسات لضمان المساواة بين الجنسين وتكرار مبدأ الاتحاد الأفريقي المتمثل بتحقيق التكافؤ بين الجنسين بنسبة 50/50.

‘6’ مضاعفة الجهود لمواصلة النجاح المحقق حتى الآن في قطاع التعليم بما في ذلك تنفيذ السياسات التي تعزز المساواة في الفرص بين الأولاد والبنات والأغنياء والفقراء في الحصول على التعليم ونوعيته.

‘7’ ينبغي التخطيط والتنفيذ بشكل ملائم للتدخلات الصحية للتخفيف من النتائج الفورية وتحسين عوامل بقاء وعيش الرضع والأطفال والمرأة.

‘8’ يجب أن تشمل الأنشطة الرامية إلى تعزيز المستوطنات البشرية المستدامة والتحضر فرص الحصول على الأرض وضمان الحيازات فضلاً عن آلية لتمويل السكن والمأوى للفقراء وتبرز الحاجة لحظر الأحياء الفقيرة وتطوير القائم منها باستخدام الموارد المحلية والتكنولوجيا وتشجيع توليد العمالة.

‘9’ يتطلب تحقيق الاستدامة لإمدادات المياه والمرافق الصحية وضع استراتيجيات وخطط طويلة الأجل تلائم المستخدمين من أجل الاستثمار وتنمية الهياكل الأساسية لمرافق المياه والأصحاح الحضرية والريفية فضلاً عن إدخال إصلاحات مؤسسية وتشريعية.

(ج) *الاستهلاك والإنتاج المستدام*

'1' ينبغي مواصلة الزخم والالتزام السياسي بالتنفيذ الفعال للخطة العشرية الأفريقية.

'2' يتعين تعزيز النظم السليمة لإدارة الشركات وإدارة المخاطر من أجل التنفيذ الفعال للسياسات والإجراءات المتعلقة لمواجهة التحدي البيئي والاجتماعي.

'3' يتعين أن تراعي التنمية المستدامة للسياحة عوامل المخاطر وضمان الأسعار السوقية الفعالة وجودة المنتجات والشراكات ذات المعنى بين القطاعين العام والخاص التي تدعمها سياسات تساعد على توجيه التدفقات لصالح الفقراء

'4' ينبغي أن تساهم التدخلات لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة في زيادة الإنتاجية والاستثمار مع التركيز على القضايا المؤسسية. وتبرز الحاجة في ذلك لبناء القدرات المحلية وتعزيز الأسواق المحلية وعرض السلع العامة.

'5' ينبغي معالجة مسألة توصيل الطاقة الحديثة إلى المناطق الريفية وشبه الحضرية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر والاستراتيجيات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة.

'6' مواصلة السياسات والاستراتيجيات والأطر القانونية والتنظيمية المواتية لجذب الاستثمارات الوطنية.

'7' ينبغي أن توجه البلدان تحليلاتها لفهم الآثار العملية لنفايا المواد الكيميائية والنفايات الخطرة على القضايا الإنمائية الرئيسية للمساعدة في إدماج إدارة الكيميائيات بطريقة فعالة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر.

'8' ينبغي تعزيز الاتساق بين نفايات المواد الكيميائية والنفايات الخطرة ذات الصلة في الاتفاقات المتعددة الأطراف.

(د) *تسخير قاعدة الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية*

'1' ينبغي أن تعمل البلدان على تعزيز نظمها لإدارة الموارد الطبيعية في جميع المستويات وتعزيز القدرات المؤسسية بما فيها البشرية والتقنية والمالية واعتماد وتنفيذ سياسات وتشريعات فعالة وتعزيز ملكية أصحاب المصلحة المعنيين والمشاركة المحلية في إدارة وتنمية الموارد الطبيعية.

'2' ينبغي ربط وتنسيق الأنشطة الإقليمية وشبه الإقليمية بالعمليات الإنمائية لتحقيق أكبر أثر ممكن.

'3' يتعين تقديم الحوافز الملائمة لتشجيع جميع أصحاب المصلحة المعنيين على الاشتراك في إدارة وتنمية الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة.

'4' ينبغي أن يكون تعزيز القدرات للتكيف والمثابرة المتزايدة من خلال نهج تعزز التنمية المستدامة ضمن التدخلات الرئيسية عند تغير المناخ.

'5' تعزيز وتشجيع الاتساق في السياسات وإدماج التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها ضمن السياسات والبرامج الإنمائية ذات الأولوية.

'6' ينبغي أن تزيد البلدان من دعمها السياسي لإدارة وتنمية الموارد الطبيعية والبرامج المتعلقة بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث.

'7' تعزيز الاقتصاد البيئي والمتعلق بالموارد الطبيعية لضمان النمو العادل والتنمية المستدامة.

'8' تحتاج البلدان أيضاً لإدماج استراتيجيات وخطط عمل جميع القطاعات ذات الصلة بالموارد الطبيعية بطريقة فعالة في الخطط الإنمائية الوطنية بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر.

(هـ) *طرق التنفيذ*

'1' ينبغي أن تعمل البلدان على تشجيع النمو العادل لصالح الفقراء إذا أُريد للنمو أن يحدث أثراً إيجابياً كبيراً على الفقر ووضع تدابير عامة تتعلق بالسياسة للإبقاء على النمو.

'2' هناك حاجة لإدماج السياسات المتعلقة بالتدفقات الرأسمالية بطريقة أفضل في السياسات الوطنية للتنمية الاقتصادية بتقديم حوافز للاستثمار الذي يعزز الاستثمارات المحلية والأجنبية المتجهة للتصدير ويكون لها أثر إيجابي كبير على تكوين الثروة وتوليد العمالة.

'3' بالإضافة إلى إلى تعبئة الموارد المحلية تبرز الحاجة لطلب المعونة الخارجية لتحقيق مستويات أعلى مستدامة من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتعجيل بالحد من الفقر فضلاً عن ضمان أن تأخذ المعونة شكل المنح وليس القروض لمنع دورة جديدة من أزمة المدفوعات الخارجية.

'4' ينبغي أن يوسع الشركاء الإنمائيون عملية إلغاء الديون لتشمل جميع البلدان الأفريقية.

'5' تبدو الحاجة لزيادة تنسيق وتوحيد السياسات والمواقف من أجل نجاحها في النظام التجاري العالمي وأن تصحب الإصلاحات التجارية تدابير تكميلية لدعم التكيف.

'6' أما على الصعيد الإقليمي فقد أصبح من الضروري تشجيع الجهود الجماعية المصحوبة بالتزام سياسي نشط لتحقيق التكامل وتوسيع الفرص للاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الأفريقي والاستفادة من الموارد غير المستغلة.

'7' تبدو الحاجة لزيادة التمويل لقطاع الهياكل الأساسية وتطويع السياسات لبناء القدرات المادية والبشرية وتحديث الإدارة وجذب القطاع الخاص وتحسين أوجه النقل.

'8' ينبغي أن تستثمر البلدان في مجالات الشباب والأطفال في حقل التعليم الأساسي والعلوم والتكنولوجيا وأن تكفل لهم أيضاً الإطار السياسي الذي يعدهم بشكل جيد لتحمل مسؤوليات القيادة في المستقبل

'9' تشجيع وتعزيز زيادة الوعي وتحليل السياساسات وأنشطة الدعوة المتعلقة بتكنولوجيا العلوم والابتكار.

'10' وفي القطاع الفرعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن تعد الدول نفسها بشكل أفضل ولاسيما في مجال الهياكل الأساسية والإستعانة بمصادر خارجية وفرص العمل الخارجية لاستيعاب الموارد البشرية المؤهلة الفائضة.

'11' هناك العديد من البلدان الأفريقية التي سوف تستفيد من الإنشاء المحتمل للمرافق الساتلية الإقليمية كجزء من مبادرة الكيلومتر المربع مما يتيح الفرص لتعزيز الإحصاءات المحلية وجوانب الابتكارات العلمية

'12' يستدعي بناء القدرات الملائمة والكافية أن تضمن الحكومات الأفريقية ارتباط برامج بناء القدرات بشكل واضح بالبرنامج الإنمائي وتطويره وضمان تنسيق وتكامل استراتيجيات بناء القدرات بشكل جيد.

خامساً- الخلاصة

أقر اجتماع التنفيذ الإقليمي بإحراز بعض التقدم في الوفاء ببعض الالتزامات وتحقيق بعض الأهداف ضمن مجموعة القضايا التي جرى نظرها بيد أنه خلص إلى أن كثيراً من التحديات لا تزال قائمة ويجب مضاعفة الجهود إذا أريد تحقيق الأهداف المتعلقة بالحد من الفقر وتحديد مواقف البلدان في المنطقة بشكل فردي وجماعي في مسار يتميز بالنمو والتنمية المستدامين بطريقة متوازنة في المناطق الحضرية والريفية.

وحدَّد الاجتماع التحديات القائمة وأن جميع النواتج الإنمائية المستصوبة مترابطة وأكد الحاجة إلى تجنب تجزئة القضايا والمضي إلى أبعد من الحلول الجزئية في التصدي للتحديات وبالتالي تنفيذ التدابير لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة. ولذلك دعا الاجتماع إلى زيادة العمل لتعزيز التكامل المتوازن للأعمدة البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة ووضع أطر استراتيجية ومؤسسية تستجيب بشكل ملائم لمتطلبات التنمية المستدامة. كما دعا الاجتماع أيضاً إلى تنفيذ اتفاقات ريو والاتفاقات المتعددة الأطراف الأخرى.

دعا الاجتماع إلى اتباع نهج الشراكة فيما بين الشركاء الإنمائيين والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق النتائج القصوى لأدوارهم التي يدعم بعضها البعض. وتم التأكيد على الحاجة لبرنامج يركز بشكل أكبر على سبل كسب العيش للسكان المحليين وسبل إشراكهم بشكل مفيد في معالجة المشاكل والتحديات على الصعيد المحلي بوصف ذلك إحدى الطرق الرئيسية التي يمكن أن تحقق نتائج ملموسة تشمل التحول الزراعي وتحقيق التنمية المستدامة وتحسين سبل كسب العيش.

ودعا الاجتماع أيضاً إلى ضرورة اتباع نُهُج خاصة للشراكة وإلى تعزيز المشاورات الوطنية بشأن التنمية المستدامة وأوراق ولاستراتيجيات الحد من الفقر وأطر المساعدة الإنمائية وتخطيط استعمال الأراضي والعمليات المماثلة الأخرى كما تم التأكيد على أن مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني حيث يتم ربط الموارد المعتمدة لتلك العمليات يهدف زيادة إدماج السكان الريفيين وإسماع صوتهم سوف تستفيد من الآليات المنشأة لرصد طلبات الحكومات ووضع استمارة مشتركة لتبادل نواتج الاستشارات على نطاق القارة.

مع أن الاجتماع أعرب عن تقديره العميق للدعم المقدم فقد دعا الشركاء الإنمائيين إلى زيادة دعمهم من خلال الوفاء بالتزاماتهم المعقودة لتمويل التنمية على النحو المتفق عليه في ريو بصفة خاصة (1992) ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (2002) ومنتيري (2002) ومؤتمر القمة العالمي للتنمية (2005) ومختلف مؤتمرات القمة لمجموعة الثماني. وأكد في هذا الشأن على ضرورة ترشيد إجراءات ومشروطيات المانحين لتسهيل سبل الحصول على طلبات التمويل وسرعة تجهيزها ولاسيما بالنسبة للمزارعين والعناصر الإنمائية الريفية.

شدَّد الاجتماع أيضاً على أن توسيع الأسواق وخاصة للمنتجات الزراعية يُعتبر شرطاً أساسياً ورئيسياً لتحقيق برنامج التنمية الزراعية والريفية المستدامة والنمو المستدام في المنطقة. وأشار أيضاً إلى أن توفر الأطر الواضحة لحقوق الملكية من شأنه أن يوفر أساساً للتحول الهيكلي للاقتصاد الأفريقي الذي يعتمد أساساً في معظم الحالات على الزراعة. وبالإضافة إلى ذلك وحتى الحالات التي تكون فيها الأراضي موزعة بطريقة غير عادلة منذ عهد الاستعمار، فإن أشكال ملكية الأرض الأكثر عدالة من شأنها أن تعود بمسؤوليات أعلى وأنماط نمو اقتصادي أوسع قاعدة.

أكد اجتماع التنفيذ الإقليمي على الحاجة إلى تفعيل التزام المجتمع الدولي من جديد لمكافحة تدهور التربة والتصحر- لذلك دعا الاجتماع إلى تنفيذ استراتيجيات متزايدة وثابتة على وجه السرعة في الممارسات الزراعية المستدامة بما فيها الإدارة المستدامة للأراضي وتنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بإدارة مخاطر الجفاف.

أكد الاجتماع على الحاجة لزيادة الالتزام السياسي والالتزامات العامة من جانب واضعي السياسات في جميع المستويات إذا أريد تحقيق الأهداف والمقاصد المتفق عليها في مختلف المستويات. أكد الاجتماع أيضاً على ضرورة توليد الوظائف للشباب وأجيال المستقبل كما أكد أيضاً عدم الانتهاك لحقوق الإنسان.

أيد المشاركون نتائج اجتماع التنفيذ الإقليمي لعرضه كمساهمة من أفريقيا في الدورة السادسة عشرة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة التي ستعقد في نيويورك في الفترة من 5 إلى 16 أيار/ مايو 2008.